

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، تسيير و علوم تجارية
الشعبة: علوم المالية و المحاسبية
التخصص: محاسبة و التدقيق

بعنوان:

إجراءات التدقيق الداخلي في ظل نظم المعلومات المحاسبية
الالكترونية

"دراسة حالة في المؤسسات الاقتصادية - سعيدة -"

تحت إشراف الأستاذة:
قدوري هدى صلطان

من إعداد الطالبين:
- منوني وليد
- خدام نور الدين

نوقشت و أجازت علنا بتاريخ: 2021/07/14

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذة(ة)/.....	مسكين الحاج	رئيسا.....
الأستاذة(ة)/.....	قدوري هدى صلطان	مشرفة.....
الأستاذة(ة)/.....	حرمل سليمة	مناقشة.....

السنة الجامعية: 2021/2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

أَشْكُرُكَ اللَّهُمَّ عَلَى مَا خَلَقْتَنِي وَعَلَّمْتَنِي وَحَلَمْتَ عَنِّي، وَأَحْمَدُكَ
اللَّهُمَّ بِكُرَّةٍ وَعَشِيًّا

قال جلّ وعلا في الذِّكْرِ الحَكِيمِ: «وَإِذِ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ
لَأَزِيدَنَّكُمْ ۖ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ»، وقال المصطفى صلوات
الله وسلامه عليه: «مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ لَا يَشْكُرُ اللَّهَ»

نتقدّم بالشُّكر لأستاذتنا الكريمة الدكتورة «قدوري هدى سلطان»
على ما بذلت في سبيل توجيهنا وتعليمنا والأخذ بيدنا في مسالك
العلم المتشعبة

الطالب: خدام نور الدين

الطالب: منوني وليد

إهداء

أهدي هذا العمل إلى من كان لهما الفضل - بعد الله عز و جل- فيما وصلت إليه، إنهما أبي وأمي، فطالما كانا لي عوناً و سندا طيلة هذه المدة من الدراسة، فلم تنقطع دعواتهما و لم يبخلا بأي شيء اتجاهي، فآلهم ارحمهما كما ربياني صغيراً.

إلى صديقي الحسن و صديقي الحسن ، أهديه ثمرة هذا العمل المتواضع.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى جميع أساتذتي الذين درسوني في مساري الدراسي.

الطالب: منوني وليد

إهداء

أهدي هذا العمل إلى من كان لهما الفضل بعد الله عز و جل فيما وصلت إليه، إنهما أبي وأمي، فطالما كانا لي عوناً و سندا طيلة هذه المدة من الدراسة، فلم تنقطع دعواتهما و لم يبخلا بأي شيء اتجاهي، فآلهم ارحمهما كما ربياني صغيراً.

إلى صديقي ديداوي فاروق، وكل الأصدقاء ، أهديهم ثمرة هذا العمل المتواضع.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى جميع أساتذتي الذين درسوني في مساري الدراسي.

الطالب: خدام نور الدين

الملخص:

إنَّ التقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات المنعكس على المجال المحاسبي استوجب تحديث إجراءات التدقيق الداخلي وحتى تقنيات تقييم نظم الرقابة الداخلية بالمؤسسات الاقتصادية، وعلى الرغم من جهود الباحثين المبذولة في إطار تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية إلا أنَّها لا زالت بعيدة نسبيًا عن التوافق مع الواقع المؤسسي الجزائري.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم إجراءات التدقيق الداخلي لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المتبعة بالمؤسسات الاقتصادية الواقعة بولاية سعيدة، باعتماد الاستبانة كأداة لجمع المعلومات حيث تمَّ توزيع 37 استبانة. أبرزت نتائج الدراسة أنَّ المؤسسات محل الدراسة تعتمد إلى حد كبير على الإجراءات اللازمة لتدقيق نظم معلوماتها المحاسبية الإلكترونية.

الكلمات المفتاحية:

التدقيق الداخلي، إجراءات التدقيق الداخلي، نظم المحاسبية الإلكترونية، تكنولوجيا المعلومات

Summary :

The advancements made in the accounting field after the accompanying technology development, called for the need of internal auditors to update the internal audit techniques to suit them more efficiently and make them fit the progress of electronic processing technologies softwares, and the alternative methods available, including those for evaluating internal control systems.

Despite the efforts of researchers to study the extent of keeping pace with the internal audit procedures in light of electronic accounting information systems, the results they reached were relatively far from compatibility with the Algerian institutional reality at around 37 included only part of it.

However, our study covered all aspects at high rates, and its aim was to provide actual results that are close to visualizing the reality of internal auditing in Algeria.

Keywords:

Internal audit, internal procedures, electronic accounting systems, information technology

قائمة المحتويات

الفهرس

	شكر و تقدير
	إهداء
I	الملخص
II	قائمة المحتويات
VI	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال
IX	قائمة الملاحق
أ	المقدمة العامة
	الفصل الأول : الإطار النظري لإجراءات التدقيق الداخلي في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.
1	تمهيد
1	المطلب الأول : ماهية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية .
7	المطلب الثاني : معايير و اجراءات التدقيق الداخلي
9	المطلب الثالث : اجراءات التدقيق الداخلي في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.
13	المبحث الثاني : مساهمة إجراءات التدقيق الداخلي في تقييم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

13	المطلب الأول: مساهمة اجراءات التدقيق الداخلي في تقييم مدخلات نظام المعلومات المحاسبية الإلكتروني.
16	المطلب الثاني : مساهمة اجراءات التدقيق الداخلي في تقييم نظام بيانات الإلكترونيّة.
18	المطلب الثالث: مساهمة اجراءات التدقيق الداخلي في تقييم المخرجات الإلكترونيّة.
21	المبحث الثالث : الدراسات السابقة .
21	المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة.
24	المطلب الثاني : نتائج الدراسات السابقة .
26	المطلب الثالث : ما تفرد به الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة.
28	خاتمة الفصل.
	الفصل الثاني : الإطار التطبيقي دراسة ميدانية حول تقييم إجراءات التدقيق الداخلي في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونيّة في المؤسسات الاقتصادية.
30	تمهيد.
31	المبحث الأول : الإجراءات المنهجية للدراسة .
31	المطلب الأول: اختيار مجتمع و عينة الدراسة.
32	المطلب الثاني : تحديد المتغيرات و قياسها و طريقة جمعها.
33	المطلب الثالث : تلخيص المعطيات المجمعة.
35	المبحث الثاني : أدوات المنهجية المستخدمة.

35	المطلب الأول : الأدوات المستخدمة في جمع البيانات.
36	المطلب الثاني : الأدوات الإحصائية المستخدمة.
37	المطلب الثالث : البرامج المستخدمة في معالجة المعطيات.
39	المبحث الثالث : نتائج الدراسة الميدانية و تفسيرها .
39	المطلب الأول : الدراسة الوصفية.
48	المطلب الثاني : فحص فرضيات الدراسة.
63	المطلب الثالث : مناقشة و تحليل الدراسة و تفسيرها.
66	خاتمة الفصل الثاني.
68	الخاتمة.
77	قائمة المصادر و المراجع.
86	قائمة الملاحق.

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان
الجدول رقم (01-1)	يمثل مصفوفة ضوابط العبور
الجدول رقم (02-1)	يمثل تلخيص الدراسات السابقة باللغة العربية
الجدول رقم (03-1)	يمثل تلخيص الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
الجدول رقم (01-2)	يمثل طرق توزيع استمارات الاستبيان
الجدول رقم (02-2)	يمثل المؤسسات التي تمت فيها توزيع الاستمارات.
الجدول رقم (03-2)	يبين درجات مقياس ليكارت الخماسي.
الجدول رقم (04-2)	يبين درجة ثبوت المحال بالنسبة للمتوسطات.
الجدول رقم (05-2)	يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.
الجدول رقم (06-2)	يبين توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية
الجدول رقم (07-2)	يبين توزيع أفراد العينة حسب دورات تدريبية في مجال تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية:
الجدول رقم (08-2)	يبين توزيع أفراد العينة حسب عدد الاشخاص الذين يستعملون الكمبيوتر داخل المؤسسة
الجدول رقم (09-2)	يبين توزيع أفراد العينة حسب الشبكة المستعملة داخل المؤسسة.
الجدول رقم (10-2)	يبين توزيع أفراد العينة حسب الموقع الالكتروني للمؤسسة
الجدول رقم (11-2)	يوضح معامل ألفا كرونباخ Alpha Cronbach لقياس ثبات الاستبيان.
الجدول رقم (12-2)	اختبار التوزيع الطبيعي Smirnov-Kolmogorov :
جدول رقم (13-2)	معاملات ارتباط بين فقرات المحور الأول.
جدول رقم (14-2)	معاملات الارتباط بين فقرات المحور الثاني.
جدول رقم (15-2)	معاملات الارتباط بين فقرات المحور الثالث .
جدول رقم (16-2)	معاملات الارتباط بين فقرات المحور الرابع .
جدول رقم (17-2)	يوضح نتائج اختبار Test-T الأحادي العينة لدرجات الإجابة حول المحور الأول تعتمد المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات لتقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.

56	يوضح نتائج اختبار Test-T الأحادي العينة لدرجات الإجابة حول المحور الثاني تعتمد المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات كافية لتدقيق مدخلات نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني.	جدول (2-18)
59	يوضح نتائج اختبار Test-T الأحادي العينة لدرجات الإجابة حول المحور الثالث تعتمد المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات كافية لتدقيق عمليات تشغيل نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني	جدول رقم (2-19)
61	يوضح نتائج اختبار Test-T الأحادي العينة لدرجات الإجابة حول المحور الرابع تعتمد المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات كافية لتدقيق مخرجات نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني	جدول رقم (2-20)

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
20	اجراءات الرقابة على التطبيقات	الشكل رقم (1 - 01)
39	أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	الشكل رقم (2-01)
41	أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	الشكل رقم . (2 - 02)
42	توزيع أفراد العينة حسب عدد الاشخاص الذين يستعملون الكمبيوتر داخل المؤسسة	الشكل رقم (2-03)
43	توزيع افراد عينة مستعملو الكمبيوتر داخل المؤسسة	الشكل رقم . (2-04)
45	توزيع افراد عينة حسب الشبكة المستعملة داخل المؤسسة	الشكل رقم (2-05)
46	توزيع افراد عينة حسب الموقع الالكتروني المؤسسة	الشكل رقم (2-06)

قائمة الملاحق.

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
75	الاستبيان	01
82	مخرجات spss	02

المقدمة

تمهيد:

تواجه المؤسسات الاقتصادية في الوقت الحاضر العديد من التطورات، والتي تعود بالأساس إلى التغيرات الحاصلة في المحيط، ومن أبرز هذه التحولات هو زيادة درجة اعتماد المؤسسات على تكنولوجيا المعلومات وفي مجالات عديدة من نشاطها، وبالأخص في مجال أنظمة المعلومات نظراً لتوفر حواسيب أقل حجم وتكلفة وأكثر فعالية، وبرامج سهلة التركيب والاستعمال وقابلة للتكيف، حيث إنَّ تطور الحاسبات والبرامج جعل النظام المحاسبي يعتمد عليها بشكل أوسع، وبذلك أصبح النظام المحاسبي اليدوي من الماضي، حيث أصبحت العمليات المحاسبية من تبويب وتحليل وتسجيل وإعداد التقارير المالية، تعد باستخدام تكنولوجيا المعلومات والتي تضمن تبادل المعلومات مع أصحاب المصالح، وذلك من خلال تكنولوجيا الشبكات (الانترنت)، وكذلك تسمح بالقيام بالكثير من الأعمال التي تتطلب الوقت والجهد الكبيرين من الإنسان، ومن المعروف أنَّ المؤسسة الاقتصادية تلجأ إلى التدقيق للتأكد من صحة كافة العمليات المالية والمحاسبية التي قامت بها، وذلك بهدف التحقق من مدى تطابقها مع النتائج ومقارنتها بمعايير التدقيق السارية المفعول، لذلك فعلى المحاسب والمدقق أن يكونا قادرين على التأقلم مع هذا الوضع الجديد للبقاء والتفوق في عصرنا الحالي، ولذلك فالمؤسسات الاقتصادية مطالبة من جهتها بمسايرة هذه التطورات التكنولوجية والتأقلم معها لكسب تحديات العصر الحديث، وهذا لا يتأتى إلا بتوفر بنية تحتية قوية تسمح باستيعاب التطورات الحاصلة.

أولاً : الإشكالية

لقد شهدت أنظمة المعلومات تطوراً متسارعاً بالمؤسسات الاقتصادية وذلك مواكبةً للتطورات الحاصلة في مختلف الجوانب وخاصة التكنولوجية منها، ونظام المعلومات المحاسبي باعتباره أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات بالمؤسسات لم يكن بمعزل عن هذه التغيرات حيث أصبح يعتمد يوماً بعد يوم وبشكل متزايد على تكنولوجيا المعلومات، استخدام التكنولوجيا في المجال المحاسبي نتج عنه ما يعرف بأنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية والتي أصبحت في كثير من المؤسسات الاقتصادية بديلاً أكثر فعالية عن نظم المعلومات المحاسبية اليدوية.

تعتبر أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية أنظمة منتجة للمعلومات ذات الطبيعة المالية والمحاسبية، حيث تشكل القوائم المالية المختلفة أهم مخرجات هذه الأنظمة، الأمر الذي يستوجب تدقيقها، وبما أنَّ نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية تختلف عن اليدوية منها، وجب اتباع إجراءات خاصة تضمن تدقيقها بفعالية، حيث تسمح هذه الإجراءات للمدقق بتقييم نظم الرقابة الداخلية وكذا تحديد نقاط القوة والضعف في نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني، وانطلاقاً مما سبق تتبلور إشكالية هذه الدراسة من خلال التساؤل التالي:

هل تعتمد المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات التدقيق الداخلي الضرورية لتدقيق نظام

المعلومات المحاسبي الالكتروني؟

من خلال هذه الإشكالية تتبثق مجموعة من الأسئلة الفرعية والمتمثلة فيما يلي :

- هل تعتمد المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة إجراءات لتقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية؟
- ما هي إجراءات التدقيق الداخلي المتبعة لتقييم مدخلات نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة؟
- ما هي إجراءات التدقيق الداخلي المتبعة لتقييم بيانات تشغيل نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة؟
- ما هي إجراءات التدقيق الداخلي المتبعة لتقييم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة؟

ثانياً: الفرضيات.

- تعتمد المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات لتقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني.
- تعتمد المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على الإجراءات الكافية لتدقيق مدخلات نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني.
- تعتمد المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على الإجراءات الكافية لتدقيق عمليات تشغيل نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني.
- تعتمد المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على الإجراءات الكافية لتدقيق مخرجات نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني.

ثالثاً: مبررات اختيار الموضوع

- هناك العديد من الأسباب التي دفعت الطالبان إلى اختيار الموضوع ولعل أهمها :
- أهمية الموضوع بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية وأثره على المحاسب والمدقق.
- الرغبة في التعرف على الإجراءات التدقيق الداخلي التي تستخدم في المؤسسات الاقتصادية ومعرفة أثرها على نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.
- يقوم الموضوع بالربط بين إجراءات التدقيق الداخلي ونظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات.
- يعتبر الموضوع حديث الساعة لأنه يبين أثر تكنولوجيا المعلومات على عملية التدقيق الداخلي في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

رابعاً: أهداف الدراسة

- يسعى الطالبين من خلال هذه الدراسة إلى هذه الأهداف:
- التنبيه إلى ضرورة الاهتمام بعمليتي المحاسبة والتدقيق الداخلي والعمل على تطويرهما من خلال توفير الأساليب الحديثة بما فيها تكنولوجيا المعلومات.

- إبراز الدور الذي تلعبه إجراءات التدقيق الداخلي في تحسين جودة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية من خلال تقييم مختلف مكونات تلك النظم لتحليل أداء المحاسب وتسهيل مهمة المدقق الداخلي.
- محاولة معرفة واقع استخدام إجراءات التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة وكيفية تأثيرها على نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني.

خامسا: حدود الدراسة

تم إنجاز هذا البحث ضمن الحدود التالية :

أ- الحدود المكانية:

تتمحور هذه الدراسة حول معرفة إجراءات التدقيق الداخلي في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، وذلك بإسقاط الجانب النظري على ست مؤسسات اقتصادية ذات الطابع التجاري والصناعي والواقع مقرها بولاية سعيدة، وتحديدًا قسم التدقيق الداخلي بالمؤسسات.

ب- الحدود الزمنية:

تراوحت مدة الدراسة من شهر أبريل 2021 إلى غاية شهر جوان 2021، والتي تمثلت في إجراءات التدقيق الداخلي في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، حيث تمّ القيام بإعداد الاستبانة وتوزيعها وتحليلها.

سادسا: المنهج المستخدم في الدراسة

لتحليل إشكالية الدراسة والإجابة عن التساؤلات المطروحة، والإلمام بمختلف جوانب الموضوع وأبعاده واختبار فرضياته، نعتمد على المنهج الوصفي باعتباره الملائم لتقرير الحقائق وعرض الجوانب النظرية للموضوع هذا فيما يخص الجانب النظري للبحث أمّا الجانب التطبيقي فتمّ استخدام المنهج التحليلي باستخدام أساليب التحليل وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، من أجل التحليل الإحصائي.

سابعا: الأدوات المستخدمة في الدراسة

فيما يخص الجانب النظري تم الاعتماد على مجموعة من المصادر والمراجع كالكتب والمجلات العلمية والمقالات والبحوث العلمية والأطروحات الجامعية، أما الجانب التطبيقي فقد تمّ اللجوء إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسية للبحث، وإعداد فقرات بالاعتماد على الإطار النظري ذي العلاقة والدراسات السابقة، وتشمل على عدد من الفقرات تعكس أهداف الدراسة وأسئلتها للإجابة عليها من قبل المبحوثين.

ثامنا: هيكل الدراسة

من أجل الوصول إلى أهداف الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة قسّمنا البحث إلى فصلين نتاولنا فيهما:

الفصل الأول: والذي شكل الجانب النظري للدراسة حيث تضمن مفهوم النظام والمعلومات ونظام المعلومات المحاسبي الالكتروني ومكوناته، كما تضمن مفهوم التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي

الالكتروني وإجراءاته ومعايير تطبيقه وأهمية استخدامهما، بالإضافة إلى الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني لنظام المحاسبي على كافة مكوناته ومدى تأثيره وميزاته ومخاطر هذا الأخير (إجراءات التدقيق الداخلي) المتبعة لتقييم نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، وكذا الاعتماد على الدراسات السابقة.

الفصل الثاني: تطرقنا فيه إلى الدراسة الميدانية وتضمن الأدوات المنهجية المستخدمة في الدراسة وطرق جمع البيانات، بالإضافة إلى تحليل بيانات الدراسة، واختبار الفرضيات ومناقشة النتائج.

**الفصل الأول: الإطار النظري لإجراءات
التدقيق الداخلي في ظل نظم المعلومات
المحاسبية الالكترونية**

المبحث الأول: أساسيات إجراءات التدقيق الداخلي في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

في وقتنا الحاضر، أصبحت تقنية المعلومات التكنولوجية وسيلة رئيسية لمعالجة البيانات في جميع جوانب أنشطة التنظيم الاقتصادي، ومع زيادة استخدام أجهزة الكمبيوتر، تحولت الأنظمة المعلومات المحاسبية اليدوية المختلفة إلى أنظمة إلكترونية، وتعد إجراءات التدقيق الداخلي من أهم الأدوات الرقابية التي يجب مراعاتها لتطوير مهارات المدققين الداخليين إلى مستوى هذه التقنية.

المطلب الأول: ماهية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

الفرع الأول: مفاهيم عامة

أولاً: النظام system

هناك عدة تعريف واردة عن مفهوم النظام ومنها أنه "مجموعة مترابطة أو العناصر المتفاعلة التي تشكل وحدة موحدة، تعمل معاً نحو هدف مشترك"¹، وهو أيضاً مجموعة من المكونات التي لها علاقة مترابطة مع بعضها تعمل على نحو متكامل داخل حدود معينة لتحقيق هدف أو أهداف مشتركة في بيئة ما، وفي سبيل ذلك تستقبل مدخلات وتشغل عمليات وتنتج مخرجات، وتسمح باستقبال مدخلات مرتدة (التغذية العكسية)².

النظام هو مجموعة من العناصر والإجراءات التي تتكامل مع بعضها البعض وتضبطها آليات وعلاقات عمل معينة وفي نطاق محدد بقصد تحقيق هدف معين، ويعتبر كل نظام نظاماً جزئياً من نظام أكبر منه له حدود له معينة تفصله عن البيئة التي تحيط به والتي يتفاعل معها من خلال علاقات متبادلة وهو يتكون من العناصر أو الوحدات المادية أو الغير مادية والعلاقات المنطقية والتكاملية في نطاق محدود وتحقيق هدف معين.³

ومنه نستنتج أنّ النظام هو مجموعة من الأفكار والعناصر المترابطة والمتكاملة مع بعضها البعض وفي بيئة مخصصة لتحقيق أهداف معينة.

ثانياً: المعلومات Information.

تعددت المحاولات لتعريف مصطلح علم المعلومات ومن هذه التعاريف، "المعلومات هي كل ما تصل إليه الذات العاقلة أو الذكية من الحقائق والبيانات والمعرفة، تم إعدادها لتصل إلى المعنى التام للوقائع، وأصبحت صالحة للاستفادة منها فهي تحتل مرتبة الوسط بين البيانات من جهة والمعرفة من جهة أخرى، وأنها قادرة على التأثير في سلوكيات الفرد والمجتمع"⁴.

1- صبيعات محمد: واقع استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص: محاسبة وتدقيق 2020/2019، ص 6.

2- عدنان محمد محمد قاعد، دراسة وتقييم ن.م.م.إ. في الشركات الفلسطينية، دراسة تطبيقية على شركات المساهمة في غزة الجامعة الإسلامية كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل، 2007، ص 18.

3- سوهاج بادي، نظم وخدمات المعلومات المتخصصة في مؤسسات المعلومات العربية (الواقع التحديات الطموح) في قطاع الأعمال مؤتمر الثاني والعشرون لاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم) دار المنظومة، ص 2433.

4- عدنان محمد محمد قاعد، دراسة وتقييم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، مرجع سابق، ص 19.

يعرف الباحث فياض حمزة المعلومات بأنها: "المخرجات الناتجة من تشغيل نظام المعلومات، والتي تعبر عن معاني محدودة لمستخدمي المعلومات في المنظمة"¹.

وأیضا هي عبارة ترتيب البيانات وإعدادها لاستخدام في غرض معين بواسطة شخص معين وفي وقت محدد، وهي ناتج لتغيير شكل، أو تنظيم البيانات بما يزيد مستوى المعرفة لمستقبلها وأنها ملائمة لشخص معين دون الآخر².

ثالثا: نظم المعلومات Information systems

نظم المعلومات هو مجموعة من الإجراءات التي تقوم بجمع واسترجاع وتشغيل وتخزين وتوزيع المعلومات، لتدعيم واتخاذ القرارات والرقابة في التنظيم، وأيضا هو مجموعة من الأفراد والتجهيزات والإجراءات والبرمجيات والاتصالات، وقواعد البيانات، تعمل يدويا أو ميكانيكيا وآليا على جمع المعلومات وتخزينها ومعالجتها ومن ثم بثها للمستفيد³.

بشكل عام هو مجموعة مترابطة ومتجانسة من الموارد والعناصر (الأفراد، الأجهزة الأموال والسجلات...الخ) التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل إطار معين (حدود النظام) وتعمل كوحدة واحدة نحو تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف العامة في ظل الظروف، القيود، أو البيئة المحيطة⁴.

رابعا: نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية

يتجه عالمنا اليوم نحو استخدام الحاسب الآلي وبرمجياته، بحيث يكمن في المعالجة السريعة والحفظ الكبير للمعلومات ويعرف على النحو الآتي:

هو مجموعة من الأجزاء المتكاملة والمتداخلة والمترابطة التي صممت ونظمت لمعالجة البيانات الكترونيا من خلال قبول وتخزين بيانات المدخلات ثم تشغيلها وإنتاج نتائج المخرجات وفقا لتوجيهات برنامج يشتمل على تعليمات تفصيلية خطوة بخطوة لما يجب عمله لتحقيق الهدف من التشغيل⁵.

هو عملية جمع وتقييم الأدلة للتحديد ما إذا كان استخدام نظام الكمبيوتر يساهم في حماية أصول المؤسسة، ويؤكد سلامة بياناتها، ويحقق أهدافها بفاعلية، ويستخدم مواردها بكفاءة⁶.

هي المهام المحاسبية التقليدية والبحث المحاسبي والمجالات التعليمية للمحاسبة من خلال الحاسب الآلي ومختلف مقومات الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) ومن خلال تطبيق واستخدام الأدوات الرقمية المعاصرة¹. المعاصرة¹.

1- فياض حمزة رملي - نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة دار النشر : الأباي للنشر والتوزيع. ص9.

2- فياض حمزة رملي، المرجع سابق، ص9.

3- عدنان محمد محمد قاعود، دراسة وتقييم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، مرجع سابق، ص 28.

4- فياض حمزة رملي، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، ص55.

5- المرجع نفسه، ص12 .

6- ثناء علي القباني، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني، الدار الجامعية الإسكندرية 2006 . ص 15.

ومن التعريفات السابقة نجد أن نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية هي:

تجميع وتقييم معلومات أوبيانات أوأدلة في ظل التشغيل الآلي لحفظها بشكل متكاملًا وبكل سرعة ودقة بحيث تمكن المدقق من توفير الوقت والمجهود وإيصال المعلومة المالية.

الفرع الثاني : مكونات ومقومات وخصائص نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية .

أولاً: مكونات نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية

للنظام المعلومات المحاسبي الالكتروني مكونات يتركز عليها عند إجراء العمليات التالية²:

1. وحدة تجميع البيانات

يقوم هذا الجزء بتجميع البيانات من البيئة المحيطة أو عن طريق التغذية العكسية بالملاحظة والتسجيل، وتتمثل هذه البيانات في الأحداث التي يهتم بها المحاسب ويرى أنها مفيدة ويجب الحصول عليها وتسجيلها.

2. وحدة معالجة البيانات

يقوم المحاسب بالتسجيل والتوصيل، الترصيد، والتحليل، يعتمد محاسب التكاليف على أحد طرق محاسبة التكاليف لحساب سعر التكلفة وتحليل التكاليف وتوجد عدة طرق آلية لمعالجة البيانات المحاسبية مثل المعالجة الجزئية " المتوازنة " حيث يوجد لكل جزء من نظام المعلومات المحاسبي برنامج خاص مثال:

- برنامج محاسبة الأجور.
- برنامج محاسبة المواد.

• المعالجة المتكاملة وهي عملية تراعي العلاقات الموجودة بين نظام المعلومات المحاسبي وبقية أجزاء نظم المعلومات الإدارية.

3. وحدة تخزين استرجاع البيانات.

وتختص هذه الوحدة بتخزين البيانات في حالة عدم استخدامها مباشرة والحفاظ عليها للاستخدام في المستقبل أو لإدخال العمليات عليها قبل إرسالها إلى متخذي القرار، كما أن البيانات أو المعلومات المحاسبية فهي في حاجة إلى تخزين على شكل ملفات آلية أو ملفات يدوية ليستعملها المحاسب في حالة المساءلة أو التدقيق أو عند المقارنة بين نتائج عدة دورات.

4. وحدة نشر وتوزيع المعلومات

تزدنا هذه الوحدة بمختلف مخرجات نظام المعلومات المحاسبي كالقوائم المالية والجداول الملحقة وتقارير التكاليف لتستعملها كافة المستويات الإدارية .

5. وحدة التغذية العكسية

1- لعماري إيمان، دور تدقيق أنظمة المحاسبة الإلكترونية في تقييم الرقابة الداخلية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، مجلة الاقتصاد الصناعي، عدد 08 جوان 2015، ص163.

2- سوهام بادي. نظم وخدمات المعلومات المتخصصة في مؤسسات المعلومات العربية مرجع سابق ص 2442.

الفصل الأول: الإطار النظري لإجراءات التدقيق الداخلي في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

وهي تهتم بمخرجات النظام أو المعلومات التي يعاد إدخالها مرة ثانية في دورة جديدة إلى النظام لاستخدامها كمدخلات من أجل تحسين مسار النظام وتطويره وضمان تكيفه مع بيئته لتحقيق الأهداف المرسومة

ثانياً: مقومات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

كل نظام محاسبي يعمل على مستوى الحاسوب، مع العلم أن كل الأنظمة تعمل عليه، فهو يحتاج إلى مقومات تساعده على تحقيق الأهداف المرسومة وهي كالآتي¹ :

1. أجهزة الأنظمة الإلكترونية :

وتتألف هذه الأجهزة من مجموعة متكاملة من الأجهزة المتصلة فيما بينها، للقيام بالعمليات المحاسبية والمنطقية .

2. البرامج والإرشادات الأساسية:

تمثل البرامج مجموعة من التعليمات، التي يستطيع الحاسوب تفسيرها وتنفيذها وترشدها إلى تشغيل البيانات، وهي تمثل أمر مكتوبة بلغة معينة، موجه لوحدة التوجيه المركزية للقيام بتنفيذ عملية معينة، وتدخّل هذه الأوامر في تصميم البرامج.

3. اللوائح والمستندات :

يجب ان تتوفر لأي نظام تشغيل يعتمد على الحاسوب مجموعة كاملة من المستندات واللوائح، التي تعتبر إحدى مكونات الرقابة على النظام، بالإضافة لكونها من أهم وسائل الاتصال داخل هذا النظام .

4. الأفراد وإدارة الحاسوب :

تعتبر إدارة الحاسوب الوحدة الإدارية المسؤولة عن تشغيل البيانات واستخراج النتائج المطلوبة، ضمن التفويض العام المعطى لها . وتتطلب أهمية هذه الإدارة ضرورة تنظيمها بشكل مناسب، توضح فيه مراكز السلطة والمسؤولية، وأساليب اعتماد الأعمال وإقرارها، وتتحدد من خلاله وبشكل واضح حدود السلطات الممنوحة، والمسؤولية الملقاة على كل قسم من الأقسام وكل فرد من الأفراد.

5. الضوابط الرقابية :

ويقصد بها كافة الإجراءات الرقابية المتبعة، لضمان سلامة التشغيل الإلكتروني للبيانات، وتتضمن كلا من إجراءات الرقابة اللازمة لضمان صحة البيانات كمدخلات، وإجراءات الرقابة الخاصة بتقسيم العمل، وإجراءات الرقابة على البرامج والملفات، بالإضافة إلى إجراءات الرقابة على الجهاز نفسه .

ثالثاً: خصائص نظم المعلومات المحاسبية.

إن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وكغيرها من النظم، لا بد أن تتوفر فيها مجموعة من الخصائص والمواصفات، والتي تعتبر مقياس للمفاضلة بين هذه النظم، وذلك على النحو التالي² :

1. السرعة .

¹ - عدنان محمد قاعد دراسة وتقييم ن.م.م.إ. في الشركات الفلسطينية مرجع سابق ذكره 2007، ص 61 .

² - عدنان محمد قاعد مرجع سابق ذكره ص 66 .

وتتمثل هذه الخاصية في :

- سرعة إدخال المعلومات في النظام .
 - سرعة إجراء التعديلات على المدخلات في النظام .
 - سرعة إعداد التقرير في النظام .
 - سرعة تقديم الخدمة، ووصولها إلى المستخدم النهائي .
2. الدقة .

وتتمثل هذه الخاصية في :

- ندرة وجود الأخطاء وتناقضات في التقارير والمخرجات في النظام .
 - يمكن الاعتماد على البيانات الناتجة في النظام .
 - يوفر النظام المطبق الحالي معلومات دقيقة .
3. الكفاءة والفعالية .

وتتمثل هذه الخاصية في :

- يؤدي النظام المطبق الحالي إلى تخفيض التكلفة .
 - يوفر النظام المطبق الحالي لمستويات الإدارة التقارير اللازمة .
 - البرمجيات المستخدمة تمكن مستخدمي النظام من تبادل المعلومات بسهولة ويسر .
 - يستخدم النظام المطبق الحالي شبكة اتصالات محوسبة لنقل البيانات والمعلومات .
 - النظام المطبق الحالي يعمل على عرض البيانات حسب حاجة المستفيد من مخططات ورسوم بيانية.
4. المرونة.

وتتمثل هذه الخاصية في :

- تتوفر في النظام المطبق الحالي القدرة على تلبية حاجة مستويات الإدارة بما يستجد من تقارير .
 - سهولة الجهد الخاص بالتغيير في وظائف الأداء، أوفي البيانات التي تتفق مع المتطلبات .
 - النظام المطبق الحالي يواكب التغيرات التي تحدث .
 - النظام المطبق الحالي يساند المستخدمين بسهولة .
5. الملاءمة والموثوقية.

وتتمثل هذه الخاصية في :

- تتميز البيانات المستخرجة من النظام المطبق الحالي بصحتها وسلامتها ويمكن الاعتماد عليها.
 - البيانات الناتجة من النظام المطبق الحالي تطابق الواقع الفعلي .
 - المعلومات التي يوفرها النظام المطبق الحالي معلومات حديثة .
 - النظام المطبق الحالي يعمل على توفير معلومات متطابقة مع متطلبات متخذ القرار .
6. امن المعلومات والبيانات .

وتتمثل هذه الخاصية في :

- توفر عنصر السرية في الدخول للمعلومات في النظام المطبق الحالي وبمستويات أمنية متعددة .
 - توفر عنصر تحديد الصلاحيات للمستخدمين في النظام المطبق الحالي .
 - النظام المطبق الحالي يمكن من استرجاع البيانات والمعلومات حال فقدانها .
 - توفر عنصر الأمانة في الدخول الى المعلومات من غير ذوي الاختصاص .
7. الرقابة الذاتية .

وتتمثل هذه الخاصية في :

- لا يمكن تعديل المستندات والفواتير بعد طباعة الكشوف والتقارير التي تشملها.
 - لا يمكن طباعة أكثر من أصل واحد للفواتير والمستندات.
 - لا يمكن مسح المستندات والفواتير بعد طباعتها، وإنما يتم إلغاء بقيد عكسي.
 - تعمل قواعد البيانات المستخدمة حالياً على عدم تكرار البيانات المخزنة.
 - يساعد على اكتشاف الأخطاء وإصدار رسائل خاصة بهذه الأخطاء.
 - يوفر معلومات تساعد على التعرف على المشكلة.
8. مواكبة التطورات التكنولوجية .

- توفر عنصر مساندة التطوير وتلبية حاجة الإدارة .
 - توفر الكفاءة والخبرة لدى شركة البرمجة للنظام المطبق الحالي .
 - اعتماد شركة البرمجة للنظام المطبق الحالي على الذات في إعداد النظام .
- المطلب الثاني: معايير وإجراءات التدقيق الداخلي.

الفرع الأول : مفهوم التدقيق الداخلي.

أولاً: التدقيق الداخلي.

يمكن تعريف التدقيق الداخلي بأنه فحص لعمليات المؤسسة ودفاترها وسجلاتها ومستنداتها بواسطة إدارة أوقسم من داخل المؤسسة، وهي تمثل جزءاً من نظام الرقابة الداخلية، ومن واجبات التدقيق الداخلي فيما يخص تزويده للإدارة بالمعلومات كالتالي :

- دقة أنظمة الرقابة الداخلية.
- الكفاءة التي يتم بها التنفيذ الفعلي للمهام داخل كل قسم من أقسام المؤسسة.
- كيفية وكفاءة الطريقة التي يعمل بها النظام المحاسبي، وذلك كمؤشر يعكس بصدق نتائج العمليات والمركز المالي¹ .

1- يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد يوره، التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بوبكر بلقايد تلمسان. 2014/2015. ص. 37.

ثانيا : التدقيق الإلكتروني.

يقصد بالتدقيق الإلكتروني عملية تطبيق أي نوع من الأنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المدقق الداخلي في التخطيط والرقابة وتوثيق أعمال التدقيق، عبر مراحل التدقيق المختلفة، يوجد ثلاث مداخل لتدقيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية¹:

- التدقيق حول الحاسب الإلكتروني .
- التدقيق داخل الحاسوب الإلكتروني .
- التدقيق باستخدام الحاسب الإلكتروني .

الفرع الثاني : معايير وإجراءات التدقيق الداخلي.

أولا : المعايير الدولية للتدقيق.

يقصد بالمعايير التدقيق إرشادات فنية ومهنية في جميع الأمور المتعلقة بمجالات عمل المدقق وسلوكه أي هي مقاييس لجودة أداء المدقق.

وتعد المعايير متطلبات إلزامية إذ تتألف المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي من²:

1. معايير الصفات : ويطلق عليها معايير العامة وهي مجموعة من المعايير التي تحدد الصفات الواجب توافرها

في كل من الإدارة أو قسم التدقيق الداخلي في المنشأة وهي تتضمن المعايير التالية :

- معيار 1000 : الأهداف، الصلاحية والمسؤولية .
- معيار 1100 : الاستقلالية والموضوعية .
- معيار 1200 : البراعة وبذل العناية المهنية .
- معيار 1300 : الرقابة النوعية وبرنامج التحسين .

2. معايير الأداء : فهي تصنف طبيعة أنشطة التدقيق الداخلي وتضع المقاييس النوعية التي تمكن من قياس أداء

التدقيق الداخلي وهي تتضمن المعايير التالية :

- معيار 2000 : إدارة نشاط التدقيق الداخلي .
- معيار 2100 : طبيعة العمل .
- معيار 2200 : التخطيط للمهمة .
- معيار 2300 : تنفيذ المهمة، أداء المهمة .
- معيار 2400 : إيصال النتائج .
- معيار 2500 : رصد مراحل الإنجاز .
- معيار 2600 : قبول الإدارة للمخاطر .

1- يوسف مومني ود. الطيب فراج : مساهمة التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة المعلومات المحاسبية. مجلة أفاق للبحوث والدراسات المجلد : 03 / العدد: 02(2020) ص 309.

2- باربار حفيظة. اجراءات الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي. 2018/2017.ص14

3. معايير التنفيذ : تطبق في الحالات التالية ؛ اختبارات الالتزام، التحقق من الغش والاحتيايل وتقييم الذاتي للرقابة

ثانيا : إجراءات التدقيق الداخلي

تختلف إجراءات التدقيق الداخلي تبعا لاختلاف طبيعة نشاط المؤسسة ونوعية المشكلات التي تؤثر على أداء عملياتها، والنظام الإداري التي تسير عليه إدارتها، إلا أن هناك عناصر مشتركة في أداء عملية التدقيق وهي¹:

1. التحقيق :

ويختص أساسا بالعمليات والحسابات، ويستلزم التفرقة بين الحقائق والآراء، لأن قوة أي استنتاج تتوقف على مدى اعتماده على الحقائق وعليه فإن التحقيق يهدف إلى التأكد من مدى صحة العمليات المحاسبية، وسلامة التوجيه المحاسبي، وجمع الأدلة التي تثبت صدق وأمانة البيانات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، ويتم التحقيق تفصيليا ومستمرًا على المدى العام

2. التحليل:

ويقصد به الفحص الانتقادي للسياسات الإدارية والحسابات والإجراءات المحاسبية والمستندات والسجلات والتقارير، داخل نطاق الفحص، ويتطلب التحليل إجراء المقارنات والربط بين العالقات والتمعن بقصد اكتشاف الأمور الشاذة. وعليه فالتحليل يرتبط بالتحقيق وليس هناك حد فاصل بينها .

3. الالتزام :

ويقصد به الالتزام بالسياسات الإدارية وأداء العمليات وفقا للطرق والنظم والقرارات الإدارية، حتى يتحقق الانضباط والتنظيم، فإدارة التدقيق الداخلي لا تقتصر على المحاسبين والمدققين فقط، وإنما يمكن أن تزود بقانونيين فقد يتم التوصل إلى نتائج مرضية ومع ذلك الإدارة معرفة ما إذا كانت هذه النتائج قد تحقق وفقا للممارسات المصرح بها، وبما يتماشى مع السياسات المرسومة أم لا.

4. التقييم:

وهو التقرير الشخصي الوافي عن مدى كفاية وفعالية واقتصادية السياسات والإجراءات التي تسير عليها المؤسسة ويقتضي التقييم وتجميع البيانات والمعلومات وتفصي الحقائق والاستعانة بأراء المسؤولين واقتراحاتهم مع تقييمها .

5. التقرير:

يبرز التقرير الذي يقدمه المدقق الداخلي المشكلة وأهميتها وطريقة معالجتها وما توصل إليه من نتائج وتوصيات، ويفضل عرض التقرير على المسؤول عن النشاط محل الفحص لتجنب تشويه الحقائق، وتنبؤ قدرة المدقق الداخلي على العرض الواعي والواضح لنتائج ما قام به من فحص وتفصي.

المطلب الثالث : إجراءات التدقيق الداخلي في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

1- عبد الصمد .محاضرات مقياس التدقيق والمراقبة الداخلية lmd3 تدقيق محاسبي ص 20.

من المتعارف عليه أن المراجع عند تنفيذ عملية المراجعة يقوم بعدة خطوات متسلسلة لإعداد خطة مراجعة وبعدها يتم تنفيذها، وفي بيئة المعالجة الإلكترونية للبيانات المحاسبية لابد أن يقوم بالعمليات الآتية¹:

1. التخطيط المبدئي :

- فهم الإجراءات المحاسبية والإدارية للشركة عينة الفحص : يجب أن يأخذ المدقق في اعتباره الطرق المستخدمة بواسطة الشركة عينة الفحص لمعالجة البيانات المحاسبية وذلك عن تخطيط عملية التدقيق لأن هذه الطرق قد تؤثر على تصميم النظام المحاسبي وطبيعة إجراءات الرقابة الداخلية . كما أن هناك بعض العوامل التي تؤثر على طبيعة وتوقيت وحدود عملية التدقيق وتتمثل في :
مدى استخدام الحاسب الآلي في التطبيقات المحاسبية.(بالأخص التطبيقات التي تتعلق بالمعلومات المحاسبية التي تؤثر على القوائم المالية محل فحص مدقق الحسابات).
التعقيدات المتعلقة بتشغيل الحاسب الآلي نفسه.

وعلى هذا فإن المدقق عند قيامه بعملية فحص القوائم المالية يجب عليه الأخذ بعين الاعتبار مدى استخدام الحاسب الآلي في الشركة والتعقيدات المتعلقة بتشغيله، وهذا من أجل زيادة فاعلية وكفاءة تنفيذ عملية التدقيق. وبالتزامن مع الفهم لإجراءات المحاسبة وتشغيل الحاسب الآلي، يجب على المدقق أن يأخذ في اعتباره أيضا ما إذا كان من الأفضل الاستعانة بخبراء في الحاسب الآلي للتحقق من تأثير استخدام الشركة للحاسب الآلي على إجراءات عملية التدقيق، ولتفهم سير عملية التدقيق، وطبيعة الرقابة الداخلية، وتصميم أو تنفيذ عملية التدقيق.

- إجراءات الفحص التحليلي : يتم تنفيذ إجراءات الفحص التحليلي بمرحلة التخطيط وذلك بغرض تحديد المخاطر المتعلقة بالقوائم المالية. بحيث يكون على دراية تامة بدرجة متانة نظام الرقابة الداخلية المعتمد في الشركة لتنفيذ هذه الإجراءات .

2. تقدير المخاطرة / فهم بيئة الرقابة .

- الهيكل التنظيمي: يقصد ببيئة الرقابة أنها الموقف أو إدراك الإدارة بفاعلية نظام الرقابة الداخلية، والعوامل المتعلقة ببيئة الرقابة في معالجة البيانات إلكترونيا.

يعد الهيكل التنظيمي لأي شركة بمثابة الإطار العام لتخطيط وإدارة ورقابة العمليات، وبفحص الهيكل التنظيمي للشركة يجب على المدقق أن يأخذ في اعتباره طبيعة وشكل قسم معالجة البيانات إلكترونيا والوظائف الإدارية المتعلقة به وعلاقة الأقسام المختلفة والموظفين ببعضهم البعض وعلاقتهم بالتقارير المالية.

- طرق تفويض الصلاحيات والمسؤوليات :

1- جمانة حنظل التميمي، التدقيق في ظل البيئة الإلكترونية دراسة تحليلية في عينة من الشركات والدوائر الحكومية العراقية، مجلة العلوم الاقتصادية العدد 15 يناير 2005 ص: 164 / 167 .

تؤثر طرق تفويض الصلاحيات والمسؤوليات على فهم العلاقات الخاصة والمسؤوليات المبنية بالشركة، وبفحص هذه الطرق يجب على المدقق أن يتأكد من أن نظام التوثيق الآلي يوضح إجراءات التفويض للعمليات وكل ما يلحقها من تغييرات.

• طرق الرقابة الإدارية :

وتشمل كذلك ما هومتعلق بالطرق التي تؤثر على رقابة الإدارة المباشرة من منح تفويض الصلاحيات للآخرين وكذلك قدرتها على الإشراف على كل أنشطة الشركة، وعندما يفحص مدقق الحسابات هذه الطرق يجب عليه أن يتفهم ويدرس السياسات لتطوير وتعديل النظام المحاسبي وإجراءات الرقابة، التي تشمل التطوير والتعديل والاستخدام لكل ما هومتعلق ببرامج الحاسب الآلي وملفات البيانات.

3. تقدير المخاطرة / اختبارات الرقابة

أي أن على المدقق أن يأخذ بعين الاعتبار الرقابة العامة والرقابة التطبيقية الموجودة في النظام الحاسب الآلي للشركة، وتشكل الرقابة العامة الإطار العام للرقابة على أنشطة معالجة البيانات الكترونيا وتوفر المستوى المناسب من التأكد بان الأهداف الشاملة للوقاية الداخلية قد تحققت، وقد تتضمن الرقابة العامة على:

• الرقابة الإدارية والتنظيمية.

• تطوير نظم التطبيقات ورقابة الصيانة.

• رقابة تشغيل الكمبيوتر ورقابة برامج النظم ورقابة إدخال البيانات وعلى البرامج أيضا.

وتهدف الرقابة التطبيقية إلى وضع إجراءات للرقابة المحددة على التطبيقات المحاسبية من اجل توفير تأكيد معقول بأن جميع البيانات المصرح بها والمسجلة تمت معالجتها بصورة كاملة وصحيحة في الوقت المناسب، وتهدف إلى الرقابة على المدخلات وعلى المعالجة وعلى ملفات الحاسب الإلكتروني وعلى المخرجات. وعندما يتم تحديد واختبار الرقابة العامة والتطبيقية فعلى المدقق أن يضمن خطة التدقيق ونتائج هذه الاختبارات وذلك لتحديد مدى الإجراءات الأساسية المراد تطبيقها.

ومع كل الإجراءات الأخيرة التي تم ذكرها تتوافق وتدرجيا مع الحاسوب وذلك من خلال الخطوات التالية:¹

1. التدقيق حول الحاسب الإلكتروني :

إذ يتم التأكد من صحة البيانات الداخلة بمراجعتها على المستندات وكذلك تدقيق المعلومات الخارجة للتأكد من السلامة والموضوعية.

2. التدقيق داخل الحاسوب الإلكتروني :

إذ يتم التأكد من صحة التشغيل الداخلي في ضوء البرنامج المعد، فيتم ذلك عن طريق المقارنة بين التشغيل اليدوي وبين التشغيل الإلكتروني للبيانات، أو تشغيل نفس البيانات باستخدام برنامج كمبيوتر آخر وإجراء المقارنة .

1- بن قطيب علي، دور التدقيق المحاسبي في ظل المعالجة الإلكترونية للبيانات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، التخصص: بنوك، مالية ومحاسبة، 2016\2017. ص 116.

3. التدقيق باستخدام الحاسب الإلكتروني :

إذ يستطيع المدقق استخدام إمكانيات الحاسب الإلكتروني في تنفيذ بعض عمليات التدقيق منها :

- التحقق من صحة العمليات المحاسبية.
- استخراج الأرصدة الشاذة.
- تحليل الأرصدة التي تزيد أو تقل عن أرقام محددة لإعطائها مزيداً من الفحص.
- تحليل بعض الأرصدة.
- استخدام إمكانيات الحاسب الإلكتروني في إعداد القوائم والتقارير المالية عن فترات قصيرة .
- الاستفادة من أسلوب التغذية العكسية بالمعلومات .

المبحث الثاني: مساهمة إجراءات التدقيق الداخلي في تقييم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

لقد غير تطبيق تقنية المعلومات التكنولوجية في الأنظمة المعلومات المحاسبية من طبيعة إجراءات التدقيق الداخلي، من حيث تخزين البيانات ومعالجتها وإفصاح عنها والتغذية العكسية، لذلك وجب تعديل إجراءات وطرق التدقيق الداخلي، والابتعاد عن الأساليب والطرق التقليدية، لأن هذه التقنية حسنت من فعالية وكفاءة التدقيق الداخلي.

المطلب الأول: مساهمة إجراءات التدقيق الداخلي في تقييم مدخلات نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

يركز المدقق الداخلي اهتمامه في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات، على تدقيق العناصر الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات ويتم توضيح أهم هذه الإجراءات فيما يلي :

الفرع الأول: التدقيق على المدخلات

يتمثل ذلك في تدقيق الدورات المستندية، ومراقبة أو متابعة انسياب البيانات من خلال المستندات، واستيفائها لكافة الشروط الشكلية والموضوعية المتعارف عليها، وطبقاً للنظم واللوائح الداخلية، ودليل الإجراءات، ومن الوسائل المستخدمة في هذا المجال:¹

- حصر وتبويب المستندات التي تؤخذ منها البيانات وتدقيقها
- التأكد من أن البيانات التي تسجل داخل المؤسسة مسجلة على نماذج خاصة .
- استخدام أسلوب الأرقام المتسلسلة (الترميز) في إدخال البيانات وإعداد سجل خاص بها.
- توثيق البيانات الداخلة من جهة أو شخص مسؤول .
- التأكد من وجود قواعد وتعليمات مكتوبة تحدد واجبات ومسؤوليات مُعدّي ومشغلي البيانات ومدى التزامهم بها .
- التأكد من إتباع سياسة التخصص وتقسيم العمل بين العاملين في إعداد وإدخال وتشغيل البيانات، وعدم ترك موظف يقوم بالعملية من أولها إلى آخرها.

ويركز المدقق الداخلي على ما يلي:

- التأكد من صحة البيانات المقدمة إلى قسم إعداد البيانات بقسم الحاسبات الإلكترونية من خلال تدقيقها على المستندات، كمثال: إذا كانت الأجور سيتم حسابها بمعرفة الحاسب ففي هذه الحالة يجب تطابق البيانات الواردة في كشوف الأجور وما هو موجود بسجل الأجور.

1- علون محمد لمين : دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية: رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص محاسبة جامعة محمد خيضر -بسكرة- 2015 \2016.ص 189.

- التأكد من صحة المعلومات والتعليمات المطلوب إتباعها عند القيام بتشغيل البيانات، وهذا يتطلب منه دراسة برامج الحاسب والاطمئنان على سالمته.
- تتبّع كل الخطوات والمراحل والأساليب الرقابية التي تمر بها المدخلات، وتخضع لها عند استخدام الحاسوب.
- التأكد من أن التعديلات والإضافات في البيانات الداخلة قد أضيفت إلى البرنامج المخزن في الحاسب بعد موافقة الجهات المخولة لذلك.

الفرع الثاني: إجراءات الرقابة الداخلية على المدخلات.

وعلى الرغم من أن أهداف الرقابة الداخلية لا تتغير في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات، إلا أن استخدام هذه الأخيرة من شأنه أن يؤثر على النظم والإجراءات الرقابية عليها، كما يمكن أن يحسن الرقابة الداخلية من خلال إضافة إجراءات رقابية جديدة يؤديها الحاسوب، لذلك سوف نقوم في هذا العنصر إلى التعرف على إجراءات الرقابة الداخلية في ظل تكنولوجيا المعلومات والتي تقسم إلى مجموعتين رقابة عامة ورقابة التطبيق وهما¹:

1. **الرقابة العامة:** تعرف الرقابة العامة على أنها "خطة المؤسسة التنظيمية والنشاطات المتعلقة بعمليات معالجة البيانات الكترونياً مثل: التوثيق، والفحص، والمصادقة والتغيرات التي عليها، وكذلك الرقابة المبنية في نفس الجهاز، والرقابة على الدخول إلى الأجهزة".
تهدف عملية الرقابة العامة إلى التأكد من أن النظام المحوسب هونظام مستقر وآمن ويدار بشكل جيد، وتتمثل في إجراءات الرقابية العامة في النقاط الآتية :
2. **الرقابة التنظيمية:** يجب أن يكون مدير قسم تكنولوجيا المعلومات مسؤولاً أمام الإدارة العليا للمؤسسة ويرفع تقاريره الدورية إليها، كما يجب أن يوضح الهيكل التنظيمي موقع قسم تكنولوجيا المعلومات، وكما هو معروف في الأنظمة اليدوية، هناك عدة وظائف أو مهام التي يجب فصلها عن بعضها عن طريق تقسيم العمل وتوزيع الاختصاصات وهذا التوزيع لاختصاصات يجب إتباعه أيضاً في النظم الإلكترونية، فأى عملية يراد إدخالها أو إخراجها يجب أن يصادق عليها شخص يملك هذا الحق، كما أن تسجيل العمليات يجب أن يسند إلى شخص أو أشخاص آخرين، وفصل الواجبات بين مبرمج الحاسب الإلكتروني ومشغلي الحاسب الإلكتروني، من أجل تقليل مخاطر الغش والخطأ.
3. **الرقابة على الوصول :** تعرف الرقابة على الوصول على أنها إجراءات مصممة لمنع واكتشاف الأخطاء التي قد تحدث بقصد أو بدون قصد، والتي تنتج عن استخدام السيئ أو التلاعب ببيانات الملفات،

1- سليم مسلم الحكيم. " إمكانية الرقابة على نظم المعلومات المحاسبية المؤتمنة للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي من قبل مفتشي الجهاز المركزي للرقابة المالية ". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول 2010، ص 573-575.

الفصل الأول: الإطار النظري لإجراءات التدقيق الداخلي في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية

واستخدام غير المرخص للحاسوب والبرامج بهدف التحقق من صحة المستخدم ومن صحة الوسائل أو البيانات.

ويقصد بالوصول هو القدرة على الوصول إلى بيانات المؤسسة، وتتم الحماية على الوصول إلى البيانات من خلال استخدام مجموعة من الإجراءات منها:

4. تزويد الموظفين بأسماء تعريفية بكلمات مرور سرية تتصف بالصفات الآتية:

- توزيعها على الموظفين بشكل عشوائي وعدم السماح للموظف بوضعها لأن الموظف عادة يختار كلمات مرور سهلة.
- تغيير كلمات المرور بشكل دوري.
- نشر الوعي بين الموظفين بعدم الإفصاح عن كلمة المرور إلى أي كان.
- عند نقل أو ترك موظف للعمل يجب إلغاء تفعيل كلمة مرور فوراً.
- رفض الحاسب الوصول نهائياً إلى البيانات بعد ثالث محاولات.

5. القيام باختبارات الملائمة: هو تصنيف البيانات والبرامج لكي يستطيع مالكي النظام والإدارة العليا من تحديد الصلاحيات الممنوحة للموظفين والأطراف الخارجية لاستخدام الموظفين للنظام، ويستخدم لذلك مصفوفة ضوابط العبور وهي قائمة تحتوي أرقام بطاقات تعريف الموظفين وكلمات المرور وهي موضحة في الشكل التالي:

الجدول رقم (1-01) يمثل مصفوفة ضوابط العبور

مصفوفة ضوابط العبور

البرامج				الملفات			أرقام التعريف الشخصية	
4	3	2	1	C	B	A	كلمة المرور	الرقم الشخصي
0	0	0	0	1	0	0	AH1U5	12345
0	0	0	0	0	0	3	8GE2D	12389
0	0	3	0	0	1	0	DL6R5	12567
1	1	1	1	1	1	1	AN1RF	12359

المصدر: سليم مسلم الحكيم، "إمكانية الرقابة على نظم المعلومات المحاسبية المؤتمتة للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي من قبل مفتشي الجهاز المركزي للرقابة المالية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، 2010، ص 592.

6. نماذج الترميز للوصول:

- لا يملك صلاحية الوصول.
- يملك صلاحية القراءة والإظهار فقط.
- يملك صلاحية الإظهار، القراءة، التعديل.

- يملك صلاحية الإظهار، القراءة، التعديل، الحذف.

الفرع الثالث : المزايا

فرض ضوابط مصممة لتوفير تأكيد معقول بأن البيانات المستلمة لأغراض المعالجة مرخصة، وتم تحويلها إلى لغة الحاسوب بصورة جيدة، ولم يفقد منها أو يضاف إليها شيء أو كررت أو أجريت عليها أي تغييرات غير ملائمة، وتعد هذه الرقابة نوعاً من الرقابة الخارجية بالنسبة إلى إدارة الحاسوب، وفي حال عدم وجود هذا النوع من الرقابة فهناك مخاطر يمكن أن تظهر مثل مخاطر حذف أو فقدان أو تكرار عمليات مرخصة أو أخطاء في تجميع البيانات، وتقسّم الرقابة على المدخلات إلى ضوابط تعد يدوياً وأخرى تطبق من خلال الحاسوب.¹

الفرع الرابع: المخاطر

وهي المخاطر التي تتعلق بأول مرحلة من مراحل النظام وهي مرحلة إدخال البيانات إلى النظام الأولي وتتمثل تلك المخاطر في البنود التالي:²

- الإدخال غير المتعمد (غير المقصود) لبيانات غير سليمة بواسطة الموظفين .
- الإدخال المتعمد (المقصود) لبيانات غير سليمة بواسطة الموظفين .
- التدمير غير المتعمد للبيانات بواسطة الموظفين.
- التدمير المتعمد (المقصود) للبيانات بواسطة الموظفين .

المطلب الثاني : مساهمة إجراءات التدقيق الداخلي في تقييم نظام تشغيل بيانات الإلكترونية.

الفرع الأول: التدقيق في تشغيل البيانات.

عندما تدخل البيانات إلى الحاسب فإنه يصعب التعديل فيها إلا بناءً على برنامج جديد، ولا يكون هناك فرصة سانحة للتلاعب أو الغش أو حدوث أخطاء، ويمكن للمدقق التأكد من أن البيانات والمعلومات المخزنة داخل الحاسب مطابقة للأصل وفي هذه الحالة يركز المدقق الداخلي على ما يلي³:

- التعرف على الأسلوب المستخدم في إعداد برامج التشغيل الإلكتروني.
- اختبار صحة تشغيل البرنامج، وسلامة أداء الحاسب الإلكتروني.
- سلامة الأوامر والتعليمات (أوامر التشغيل) من المنظور المحاسبي .
- التأكد من وجود رقابة دقيقة محكمة على عمليات التشغيل الإلكتروني وفحصها وتدقيقها .

1- سليم مسلم الحكيم. مرجع سابق ذكره. ص 135.139.

2- بن قطيب علي: دور التدقيق المحاسبي في ظل المعالجة الإلكترونية للبيانات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية. التخصص: بنوك، مالية ومحاسبة. 2016\2017. ص124.

3- علون محمد أمين مرجع سابق ذكره. 2015\2016. ص 190.

- يجب التأكد من عدم وجود أي تعديلات من جانب المشغلين على برامج التشغيل .
- يمكن للمدقق الداخلي اختبار برامج الحاسب التي تستخدمها المؤسسة عن طريق إدخال بيانات تجريبية إلى الحاسب وتشغيلها مرة أخرى باستخدام الأساليب اليدوية، ويقارن بين مخرجات الحاليتين.

الفرع الثاني: إجراءات الرقابة الداخلية في نظم تشغيل البيانات.

الرقابة على تخزين المعلومات:

1. استخدام برامج تسمح باستعادة البيانات بعد ضياعها.
2. الصيانة الوقائية: وهو إجراء عمليات الصيانة بشكل منتظم على مكونات النظام.
3. استخدام جهاز التزويد بالتيار الكهربائي غير المنقطع (UPS): وهو الجهاز الذي يقوم بالتزويد بالطاقة بشكل منتظم مما يؤمن استمرارية تدفق التيار الكهربائي إلى الحاسب وثباته، وهذا يمنع من خسارة البيانات نتيجة اضطراب الكهربائي.
4. النسخ الاحتياطي: وهو القيام بإجراء نسخ احتياطية للبرامج في المواقع الآتية:
 - داخل الحاسوب نفسه لكن بموقع يختلف عن الموقع الذي توجد فيه البيانات.
 - على أقراص مرنة في مبنى المؤسسة.
 - على الحاسوب أو الأقراص المرنة لكن في موقع خارج المؤسسة إما في موقع على الإنترنت يتمتع بالحماية الالكترونية، أو بالتعاقد مع المؤسسات المختصة الأخرى، أوفي الموقع التابع للمؤسسة لكن في مكان آخر.

5. إضافة إلى معايير التوثيق (مبدأ الحماية ومبدأ الوجود) :

ويتضمن طريقة تصميم النظام وأسلوب المعالجة الوظيفية الذي يتبعه النظام، كما يشرح عمليات تطوير النظام ويلخص سير العمل المستندي في المؤسسة عن طريق مخططات تدفق البيانات، مما يساعد على رقابة أيضا وإتاحة ووجود النظام في حال تخلي المبرمج عن عمله في النظام ويؤمن الحماية للنظام ويؤمن في الوقت نفسه النظام وتعهد النظام من قبل مبرمج آخر.

6. الحماية المادية للأصول: حيث يتم حماية تجهيزات النظام كلها من التخريب والسرقة والأعطال المقصودة وغير المقصودة من خلال :

- تحديد إمكانية الدخول إلى هذه الأمكنة للأشخاص المخولين بذلك فقط.
- استخدام نظام إنذار أمني للكشف عن الدخول غير المخولين بدخول هذه الأماكن.
- وضع سجل أسماء الزوار الذين يدخلون ويخرجون من موقع المؤسسة.
- وضع أجهزة الكشف المبكر عن النار والدخان¹.

1- سليم مسلم الحكيم. مرجع سابق ذكره. ص 135.139.

الفرع الثالث: المزايا

تتمثل في ضوابط مصممة للتأكد من أن العمليات قد تم معالجتها، ولم يفقد أي منها، أو أضيف عليها أو غير في محتواها أو استنساخها بطريقة غير سليمة، وأنه تم تحديد وتصحيح الأخطاء المكتشفة في الوقت المناسب واستخدمت الملفات الصحيحة، ونتج عن المعالجة تحديث لملفات البيانات وتوليد بيانات وتقارير ومخرجات جديدة وبصورة كاملة دقيقة. وتهدف هذه الرقابة على التشغيل إلى: ¹

- تجنب ومنع واكتشاف معالجة البيانات المدخلة غير الكاملة ومعالجة وتحديث الملفات الخاطئة.
- تجنب فقدان أو تحريف البيانات أثناء المعالجة.
- تسجيل كافة البيانات التي أدخلت ومعالجتها دون زيادة أو نقصان أثناء انتقالها بين وحدات الحاسوب.
- تأكيد معقول بأنه تشغيل البيانات إلكترونياً.

الفرع الرابع: المخاطر

وهي المخاطر التي تتعلق بالمرحلة الثانية من مراحل النظام وهي مرحلة تشغيل ومعالجة البيانات المخزنة في ذاكرة الحاسب وتتمثل تلك المخاطر في البنود التالية: ²

- الوصول غير الشرعي (غير المرخص به) للبيانات والنظام بواسطة الموظفين.
- الوصول غير الشرعي للبيانات والنظام بواسطة أشخاص من خارج المنشأ .
- اشتراك العديد من الموظفين في نفس كلمة السر .
- إدخال فيروس الكمبيوتر للنظام المحاسبي والتأثير على عملية تشغيل بيانات النظام .
- اعتراض وصول البيانات من أجهزة الخوادم إلى أجهزة المستخدمين.

المطلب الثالث : مساهمة إجراءات التدقيق الداخلي في تقييم المخرجات الإلكترونية.

الفرع الأول: التدقيق على المخرجات.

يتركز دور المدقق الداخلي في هذه المرحلة على ما يلي: ³

- مطابقة المعلومات وواجب أن تكون من ناحية التصميم الواقعية على المخرجات الفعلية .
- التأكد من أن المخرجات في الشكل والمحتوى المناسبة .
- التأكد من أن أي تفسير مسند إلى أرقام صحيحة واردة في مخرجات الحاسب لتفادي التلاعب في تفسير تلك المعلومات، إذ أن معظم المدراء ليسوا خبراء في مجال الحاسب لذا يجب التأكد من أن التقارير المرفوعة إليهم تتطابق من الناحية الموضوعية للمعلومات الواردة من مخرجات الحاسب، وأن اقتراحاته قد أُخذت بعين الاعتبار عند تشغيل البيانات لدورة أخرى.

1- سليم مسلم الحكيم. مرجع سابق ذكره. ص 135.139.

2- بن قطيب علي. مرجع سابق ذكره ص. 125.

3- علون محمد لمين مرجع سابق ذكره. 2015\2016 ص 190.

- التأكد من أنّ المخرجات تمثل المعلومات التي يحتاجها المستفيدون .

الفرع الثاني: إجراءات الرقابة على المخرجات النظام .

الرقابة على التطبيقات: تعرف الرقابة على التطبيقات على أنها " طرق التأكد من أن البيانات كاملة وصحيحة ومصادق عليها، وقد أدخلت وحدثت في النظام الإلكتروني، وان عملية المعالجة تمت بالطريقة الصحيحة وان نتائج المعالجة متفقة مع ما هو متوقع، وان هذه البيانات قد تم المحافظة عليها." ويهدف هذا النوع من الرقابة إلى التأكد من أن البيانات كاملة وأدخلت بشكل صحيح ولم ينتج عنها معلومات خاطئة ومن أن استخراج التقارير التي نفذت بالشكل الصحيح.¹

الفرع الثالث: المزايا

تعرف الرقابة على المخرجات على أنها" الإجراءات التي تضمن أن نتائج المعالجة صحيحة، وأن الأشخاص المخولين فقط يستلمون أو يطلعون على المخرجات المتحصلة من البيانات، وتمثل الرقابة على مخرجات المرحلة النهائية للرقابة على نظام المعالجة الإلكتروني، مما يجعلها المقاييس النهائية التي يمكن استعمالها لتحديد أية عيوب في جودة النظام" وتهدف الرقابة على المخرجات إلى التأكد من أن تقارير المخرجات صحيحة ودقيقة، وان جميع البيانات ذات العلاقة شملت المخرجات، والتحقق من دقة نتائج المعالجة واكتشاف جميع الأخطاء والحالات الاعتيادية المحصلة من المعالجة، وضمان استلام المخرجات من الأشخاص المرخصين فقط وفي الوقت المناسب. وتكمن أهمية الرقابة على المخرجات بأنه لا يوجد بعدها إجراءات رقابية يمكن تطبيقها، وتمثل النقطة الأخيرة لاكتشاف الأخطاء التي يحتمل تسربها خلال المراحل الرقابية السابقة، أو مهما كان ممكنا التنبؤ بها في الماضي.²

الفرع الرابع: المخاطر

تتعلق تلك بمرحلة مخرجات عمليات معالجة البيانات وما يصدر عن هذه المرحلة من قوائم للحسابات أو تقارير وأشرطة ملفات ممغنطة وكيفية استلام تلك المخرجات وتتمثل تلك المخاطر في البنود التالية:³

- طمس أو تدمير بنود معينة من المخرجات.
- خلق مخرجات زائفة / غير صحيحة.
- سرقة البيانات/ المعلومات
- عمل نسخ غير مصرح (مرخص) بها من مخرجات .
- الكشف غير المرخص به للبيانات عن طريق عرضها على شاشات العرض أو طبعها على الورق.
- طبع وتوزيع المعلومات بواسطة أشخاص غير مصرح لهم بذلك .

1- سليم مسلم الحكيم. مرجع سابق ذكره ص. 135.139.

2- المرجع نفسه، ص 135.139.

3- بن قطيب علي. مرجع سابق ذكره ص. 125.

الفصل الأول: الإطار النظري لإجراءات التدقيق الداخلي في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية

- المطبوعات والمعلومات الموزعة يتم توجيهها خطأ إلى أشخاص غير مخولين باستلام نسخة منها.
- تسليم المستندات الحساسة إلى أشخاص لا تتوافر فيهم الناحية الأمنية بغرض تمزيقها أو التلصص منها.

الشكل رقم (1- 01) يمثل اجراءات الرقابة على التطبيقات



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على أطروحة الدكتوراه دور التدقيق المحاسبي في ظل المعالجة الالكترونية للبيانات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

توصلت معظم الدراسات السابقة والأبحاث في مختلف الدول إلى ضرورة تعزيز إجراءات التدقيق الداخلي في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية نظراً لأهميتها، وفيما يلي سنقوم بعرض بعض الدراسات السابقة المتوفرة.

المطلب الأول: الدراسات بالعربية

أولاً: دراسة الدكتور جمال عادل الشريري (2009) بعنوان "سياسات وإجراءات التدقيق الداخلي في ظل تكنولوجيا المعلومات في البنوك الأردنية"

يهدف البحث إلى التعرف على المخاطر التي تؤثر على التدقيق الداخلي من منظور تقنية المعلومات، وإدخال المعايير الدولية المتعلقة بأساليب المراجعة والتدقيق، ومعدات تقنية المعلومات، ونظم المعلومات ومراجعة البرامج، لضمان سلامة وأمن المعلومات المحاسبية، والإلمام بالمعايير الدولية معايير تدقيق تقنية المعلومات.

ثانياً: دراسة ألان عجيب مصطفى هلدني وثائر ابري محمود الغبان (2010) بعنوان: "دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني".

يهدف هذا البحث إلى توضيح دور وأساليب الرقابة الداخلية، والبحث عن المعلومات المحاسبية من خلال الأنظمة الإلكترونية وربطها بأنظمة المعلومات المحاسبية لإظهار مساهمتها في تحقيق أمن المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وضوابط داخلية قابلة للتطبيق لتحديد وتقييم نقاط الضعف لتقليل الأخطاء والاحتيال والتلاعب، ومن خلال دورها في الحفاظ على كفاءة النظام وفعاليتها :

- أهمية دور الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبي الإلكتروني، الوقاية من زيادة مخاطر التلاعب والوقوع بالخطأ، كما يساعد تبني استخدام الكمبيوتر في هذه النظم لتطوير أساليب إدارة ورفع مستوى صحة إنتاجية هذه النظم.
- يؤدي تجاهل أساليب الرقابة في معالجة البيانات المعالجة إلكترونياً إلى ظهور مشاكل كثيرة من ضمنها سرقة مصادر البيانات المخزونة في الحاسوب والخسارة في كشف عن المعلومات السرية.
- كلما تطورت التكنولوجيا وزاد استخدام أنظمتها والاعتماد عليها زادت المخاطر التي يمكن التعرض لها، وبالتالي يجب فهم المخاطر ووضع الضوابط اللازمة لمهاجمتها وتطبيق الضوابط والأساليب الرقابية.

ثالثاً: دراسة الخيسي (2013)، بعنوان: "مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري في هيئات الحكم المحلي بقطاع غزة".

تهدف الدراسة إلى تحديد مدى اعتماد معايير واضحة من قبل وظيفة المراجعة الداخلية، والوقوف على أثر الكفاءة العلمية والعملية ودورها في ضبط الأداء المالي والإداري لمؤسسات الحكم المحلي في قطاع غزة. حيث أثر وجود قسم التدقيق الداخلي على جودة المخرجات تأثير وظيفة التدقيق الداخلي ونتائج نجاح وظيفة التدقيق الداخلي في ظل وجود المعايير الخبرة الأكاديمية والتنظيمية في مهنة التدقيق الداخلي في غزة:

استخدمت الدراسة أسلوب المقابلة الشخصية وتوزيعها على المراجعين الداخليين العاملين في الجهات الحكومية المحلية (50) استمارة، وخلصت الدراسة إلى أن وظيفة المراجعة الداخلية مستقلة وتتأثر بالعلم المهني والكفاءة العملية، وتقوم الجهات الحكومية المحلية بتطبيق كافة إجراءات التدقيق الداخلي للتأكد من صحة ودقة البيانات المالية والإدارية، ويلتزم المدققون الداخليون بمعايير التدقيق المقبولة عمومًا، كما يشير البحث إلى ضرورة متابعة التطورات التكنولوجية التي تظهر في معايير المراجعة، وأن إدارات المراجعة الداخلية تشمل تخصصات فنية.

رابعاً: دراسة أحمد نقاز ومسعود صديقي (2014) بعنوان "تشخيص وظيفة المراجعة الداخلية في ضوء المعايير الدولية للمراجعة الداخلية"

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى احترام تطبيق وظيفة التدقيق الداخلي بمديرية الصيانة لمؤسسة «سوناطراك» بالأغواط، وذلك بالبحث عن المعايير الدولية للتدقيق الداخلي الصادرة عن المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

1. عدم تطبيق للمعايير الدولية للمراجعة الداخلية بشكل كلي فيما يخص المعايير التالية:

- الغرض والسلطات والمسؤوليات.
- الاستقلالية والموضوعية.
- تأكيد الجودة وتحسين البرنامج.
- توصيل النتائج ومتابعة مدى التقدم.
- قبول قرار الإدارة العليا للمخاطر.

وهناك حياد في تطبيق للمعايير الدولية للمراجعة الداخلية بشكل كلي فيما يخص المعايير التالية:

- بالكفاءة والعناية المهنية.
- إدارة نشاط التدقيق الداخلي.

2. عدم التطبيق للمعايير الدولية للمراجعة الداخلية سيؤثر بدرجة سلبية على سلامة وقوة نظام الرقابة الداخلية من جهة، ومن جهة أخرى سيبقي الباب مفتوحاً أمام عدم وجود الاستغلال الأمثل والرشيدي لإمكانات مديرية الصيانة بشكل خاص.

3. إنَّ ضعف نظام الرقابة الداخلية سيجعل المديرية عرضة لكثير من مخاطر الغش والاحتيال، من خلال مجموع الثغرات الموجودة في هذا النظام، والتي بدورها تعتبر كعلامة من علامات كبر حجم الخطر، وجود اختلاسات، ناهيك عن تأثير عدم التحكم في التسيير الجيد للمديرية، كيف لا، والمديرية مبنية على نظام رقابة هش.

المطلب الثاني: الدراسات بالأجنبية.

أولاً: دراسة hany B. ahmed (2007) بعنوان: "Information Systems Development and the Changing Role of Internal Audit"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد سبب تطوير نظم المعلومات والتعقيد المتزايد لبيئة تكنولوجيا المعلومات وانعكاس ذلك على دور التدقيق الداخلي والآثار المترتبة على التحول إلى أعمال التجارة الإلكترونية. بالإضافة إلى تحديد توقعات الإدارة العليا ولجنة التدقيق فيما يتعلق بدور التدقيق الداخلي لتوفير ضمانات موضوعية وخدمات استشارية في مجال عمليات التجارة الإلكترونية، وأهم النتائج المتوصل لها تتمثل في:

- تطور مهام التدقيق الداخلي ليشمل إلى جانب التدقيق المالي أنشطة ومجالات أخرى، وهذا لتلبية خدمات الإدارة العليا ولجنة التدقيق.

- إن المعرفة المستمرة بتطور نظم المعلومات وبيئة تكنولوجيا المعلومات من المتطلبات الحديثة للمدققين الداخليين ليكونوا مؤهلين مهنيا لأداء أنشطة التدقيق الداخلي، كما أن التحول من مستندات تدقيق ورقية تقليدية لبيانات معالجة إلكترونية والمعاملات المالية عبر الإنترنت غير من طريقة تنفيذ تلك العمليات، وأثر هذا التحول كذلك على التدقيق الداخلي مقوماته، نطاقته، أساليبه، منهجية تنفيذه وحتى المهام التي يقوم بها.

- أوضحت النتائج نقص المدققين الداخليين المؤهلين ذوي المهارات والمعرفة بتطور تكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

ثانياً: دراسة Abd elhak Ziani (2013-2014) "Le rôle de l'audit interne dans l'Amélioration de la Gouvernance d'Entreprise"

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين حوكمة المؤسسات الجزائرية، وهذا من خلال تقييمه لنظام الرقابة الداخلية وقدرته على تسيير المخاطر والتحكم بها والحد من عدم تماثل المعلومات وكذا ضمان حماية حقوق أصحاب المصالح، ومن أهم النتائج المتوصل لها تمثلت فيما يلي:

- إن المؤسسات الجزائرية تعطي لوظيفة التدقيق الداخلي دوار هاماً في إدارة أعمالها، بهدف تحسين أدائها وضمان القدرة على المنافسة.

- يعتبر التدقيق الداخلي آلية من آليات تطبيق الحوكمة في الشركات الجزائرية.

- لجنة التدقيق الموجودة على مستوى البنوك الجزائرية خصوصاً، تساهم في ضمان حسن سير العمليات التي تقوم بها إدارة البنوك، وإدارة التدقيق الداخلي، كما تضمن جودة المعلومات المالية المعدة من طرف الإدارة.

- صار للتدقيق الداخلي دوراً جديداً تمثل في تقييم وتحسين إدارة المخاطر، وذلك من خلال رصد المخاطر (الداخلية والخارجية) التي يمكن أن تؤثر على نشاط المؤسسة.

- هناك فروق في إجابات مؤسسات القطاع العام والخاص الجزائرية، فيما يتعلق بالإجابة على تساؤلات محور مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تحديد وتقييم المخاطر.

- معظم المؤسسات الجزائرية لا تراعي أهمية حصول مدققيها على التأهيل العلمي المطلوب، بالإضافة إلى نقص تدريبهم بشكل لا يساعدهم من مواكبة التغييرات الحاصلة في وظيفة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.

ثالثا: دراسة (meryem chakron) (2013.2014) بعنوان: "Le rôle de l'audit interne dans le pilotage et la performance du système de contrôle interne"

هدف هذا البحث إلى دراسة ما إذا كانت وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسات العمومية الجزائرية في العينة المدروسة تساهم في فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى الكشف عن أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية للمؤسسات المدروسة، ومن أهم النتائج المتوصل تمثلت فيما يلي :

- إن تحقيق الأهداف المراد الوصول لها من طرف المؤسسة يتطلب تسيير ومراقبة جيدين لنشاطها من خلال تطبيق نظام رقابة داخلية كفاء وفعال.
- بزيادة حجم المؤسسات واستخدامها لتكنولوجيا معلومات حديثة، أدى بظهور مخاطر جديدة قد تجعل من نظام الرقابة الداخلية المطبق غير قادر لمواجهة هذه المخاطر، لذا دعت الضرورة لوجود وظيفة تعمل على صيانة وتحسين أداء هذا النظام، ألا وهي التدقيق الداخلي.
- حتى تستطيع المؤسسات العامة الجزائرية التكيف مع الركب الحضاري العالمي، وجب عليها إجراء العديد من الإصلاحات لتعزيز القدرة التنافسية، ومن بينها إنشاء وظيفة.
- التدقيق الداخلي قادرة على التحكم في نظام الرقابة الداخلية لجعله كفاء وفعال، خصوصا في بيئة تتسم بعدم الثبات والتغير السريع، وتساعد على أخذ الحكم الرشيد وفي الوقت المناسب.
- ضرورة منح التدقيق الداخلي مجال أوسع، لأنه لم يعد مقتصر على تقييم نظام الرقابة الداخلية، بل أصبح يعد كذلك آلية تساعد المؤسسة على إضافة قيمة لها
- من خلال تقييم وتحسين إدارة المخاطر والحوكمة.

الفصل الأول: الإطار النظري لإجراءات التدقيق الداخلي في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية

الجدول رقم (1-02) يمثل تلخيص الدراسات السابقة باللغة العربية

النتائج	المتغيرات	السنة	المؤلف	الدراسة	
استخدام السياسات والإجراءات اللازمة للتدقيق بدرجة كبيرة والتأكد من سلامة أمن المعلومات المحاسبية ولهم دراية بالمعايير الدولية للتدقيق	المخاطر المؤثرة في التدقيق الداخلي في ظل تكنولوجيا المعلومات	2009	جمال عادل الشرايري	سياسات وإجراءات التدقيق الداخلي في ظل تكنولوجيا المعلومات في البنوك الأردنية	الدراسة الأولى
تبني استخدام الكمبيوتر لتطوير أساليب الإدارة والوقاية من زيادة المخاطر سرقة مصادر البيانات	دور الرقابة الداخلية وأساليبها المساهمة في السلامة المصرفية في ظل ن.م.م.إ.	2010	ألان عجيب مصطفى هلندي ثائر ابري محمود الغبان	دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني	الدراسة الثانية
استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي وتطبيق كافة إجراءاتها والتزام المدققين الداخليين مما أدى إلى دقة وصحة البيانات	مدى تبني معايير التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري	2013	الخيبي	مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري في هيئات الحكم المحلي بقطاع غزة	الدراسة الثالثة
عدم تطبيق للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي بشكل كلي بحيث يؤثر سلباً في شتى مجالات داخل المؤسسة كضعف الرقابة الداخلية مما يؤدي إلى الغش والاختلاس	مدى التزام التدقيق الداخلي وتطبيقه على مؤسسة سوناطراك	2014	أحمد نقاز مسعود صديقي	تشخيص وظيفة المراجعة الداخلية في ضوء المعايير الدولية للمراجعة الداخلية	الدراسة الرابعة

المصدر: من إعداد الطالبين وفقاً للدراسات السابقة أعلاه

الجدول رقم (1-03) يمثل تلخيص الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

النتائج	المتغيرات	السنة	المؤلف	الدراسة	
أوضحت النتائج نقص المدققين الداخليين المؤهلين ذوي المهارات بتطور تكنولوجيا المعلومات ون.م.م.إ.	تحديد سبب تطوير نظم المعلومات والتعقيد المتزايد لبيئة تكنولوجيا المعلومات وانعكاس ذلك على دور التدقيق الداخلي	2007	hany B. ahmed	Information Systems Development and the Changing Role of Internal Audit	الدراسة الأولى
معظم المؤسسات الجزائرية لا تراعي إلى التأهيل العلمي المطلوب لمدققيها بسبب نقص التدريب	مدى مساهمة التدقيق الداخلي في حوكمة المؤسسات الجزائرية	2014/2013	Abd elhak Ziani	Le rôle de l'audit interne dans l'Amélioration de la Gouvernance d'Entreprise	الدراسة الثانية
ضرورة منح التدقيق الداخلي مجال أوسع داخل المؤسسات الجزائرية مما يعني أن هناك نقص في الالتزامات به	مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في فعالية وكفاءة الرقابة الداخلية	2014/2013	meryem chakron	Le rôle de l'audit interne dans le pilotage et la performance du système de contrôle interne	الدراسة الثالثة

المصدر: من إعداد الطالبين وفقا للدراسات السابقة أعلاه

المطلب الثالث: ما تنفرد به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

من خلال ما سبق تتمحور الدراسات السابقة حول المخاطر المؤثرة في التدقيق الداخلي في ظل تكنولوجيا المعلومات ودور الرقابة الداخلية وأساليبها ومدى التزام التدقيق الداخلي وتطبيقه على المؤسسة الاقتصادية ومدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في فعالية وكفاءة الرقابة الداخلية.

ولكن لم يتم دراسة موضوع البحث وهو إجراءات التدقيق الداخلي في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية والعلاقة التي تكمن بينهما، والسبل التي تسمح لنا بتطبيقها، كيف لا وهي الميزة الرئيسية التي نسعى إلى تحقيقها، فمن خلالها سوف نتطرق إلى معرفة الإجراءات والأساليب الرقابية المطبقة التي تتميز بالسرية والأمنية في الدخول إلى المعلومات، وخال من الأخطاء والمخاطر والآن سنعرض النقاط التالية التي ستركز عليها الدراسة:

- عرض وتقديم إجراءات التدقيق الداخلي في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية وكيفية تطبيقها.
- عرض إجراءات الرقابة على كل من المدخلات وتشغيل البيانات والمخرجات ومن تم ضمان حماية التغذية العكسية.

الفصل الأول: الإطار النظري لإجراءات التدقيق الداخلي في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية

- تقديم أهم مزايا إجراءات الرقابة الداخلية، والوقوف على المخاطر التي تهدد نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية والتي تؤدي إلى ضعف في النظام وبالتالي لا يكون هناك أمن على معلومات المؤسسة.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى معالجة شقين من البحث يتمثل الأول في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، والثاني في إجراءات التدقيق الداخلي وكذلك قمنا بإظهار النقاط الرقابية التي تعمل عليها المؤسسات الاقتصادية وأيضاً المخاطر وكيفية تجنبها.

وممّا سبق يمكن استنتاج أنّ تكنولوجيا المعلومات أدت إلى تغيير إجراءات التدقيق الداخلي من الطرق اليدوية التقليدية إلى الطرق الإلكترونية الحديثة حيث قمنا سابقاً بعرض دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تنظيم وتطوير إجراءات التدقيق الداخلي الذي يكمن في التحليل والتقييم والتحقق ودقة الرقابة الداخلية، وامتلاكه مزايا السرعة والدقة في البيانات وعدم وجود الأخطاء والتناقضات في التقارير والمخرجات، وهذا راجع إلى ما قدمته النظم من أساليب وتطورات عصرية، وبالتالي نرى أن هناك علاقة متكاملة بينهما مما تسهل أداء العمل بشكل أفضل وضمان السير الجيد للحياة الاقتصادية للمؤسسة.

**الفصل الثاني: الاطار التطبيقي لتقييم
اجراءات التدقيق الداخلي في ظل نظم
المعلومات المحاسبية الالكترونية**

تمهيد:

يتمحور الفصل الأول حول الإطار النظري لإجراءات التدقيق الداخلي في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، و ذلك بمعالجة شقين من الفصل الأول وهما اجراءات التدقيق الداخلي و نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية وتم ذكر كل من مفاهيمهما و عناصرهما وتبيان أهم الاجراءات المتعلقة بأمن نظام المعلومات الالكتروني داخل المؤسسة الاقتصادية، بحيث تعتبر الإجراءات العامل الأساسي في هذا البحث ، وفي نهاية الفصل قمنا بتقديم بعض الدراسات السابقة لها صلة بموضوع البحث.

ويليه الفصل الثاني الذي سنحاول تجسيد كل ما هو نظري في دراسة تطبيقية على المؤسسات الاقتصادية بولاية سعيدة ، وتتم هذه الدراسة من خلال اختيار عينة من المدققين الداخليين في عدة مؤسسات اقتصادية التي سيتم ذكرها لاحقاً، للتعرف على درجة تطبيق اجراءات التدقيق الداخلي على نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.

ومنه قسمنا هذا الفصل الى ثلاث مباحث وهي :

- المبحث الأول : الإجراءات المنهجية للدراسة .
- المبحث الثاني : ادوات المنهجية المستخدمة.
- المبحث الثالث : نتائج الدراسة الميدانية و تفسيرها .

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة

سنتناول في هذا المبحث الإجراءات المنهجية للدراسة، وعينة الدراسة وطرق جمع البيانات وتلخيص

المعطيات.

المطلب الأول: منهجية الدراسة واختيار العينة.

أولاً: منهجية الدراسة.

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تقديم خطوات المنهجية التي سنتبعها في الدراسة التطبيقية وهو الأسلوب الوصفي التحليلي من أجل اختبار فرضيات الدراسة تم وصف إجراءات التدقيق الداخلي في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، بحيث أن الدراسة الميدانية في المؤسسات الاقتصادية بولاية سعيدة، وتمت الدراسة وتحليل البيانات للوصول إلى المعلومات الضرورية والمعرفة الدقيقة والمفصلة من أجل الوصول إلى حل مشكلة الدراسة، ومن تم الخروج بنتائج لتحليلها وتفسيرها.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة ومبررات اختيارها

1. مجتمع الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة مؤسسات اقتصادية ذات طابع تجاري صناعي لولاية سعيدة والمتمثلة في 6 مؤسسات، وذلك من أجل التعرف على إجراءات التدقيق الداخلي في ظل نظم المعلومات الحاسبية الالكترونية على مستوى قسم التدقيق الداخلي، حيث تم توزيع 37 استبانة ولم يتم استرجاعها كلها.

وتم اختيار مجتمع الدراسة من المؤسسات التي تساعدنا في البحث عن المعلومات الضرورية والمعرفة الدقيقة والمفصلة والتي تشمل صلب الموضوع أي مشكلة الدراسة مع العلم أن مصلحة التدقيق الداخلي أقل استخداماً كوظيفة في المؤسسات المتوسطة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة في ولاية سعيدة محل الدراسة.

2. مبررات اختيار مجتمع الدراسة:

وقع الاختيار على مجتمع الدراسة المتمثل في المؤسسات الاقتصادية المتوسطة والكبيرة الناشطة بولاية سعيدة، نظراً لوجود مجموعة من الأسباب تتمثل كالتالي:

الأسباب الذاتية:

- نظراً لقرب هذه المؤسسات من مقر سكني.
- سهولة الوصول إليها والحصول على المعلومة بطريقة سهلة.

الأسباب الموضوعية:

- تطابق وتشابه المؤسسات في الولاية مع الولايات الأخرى في التدقيق الداخلي والتسيير وغيرها، بحيث يمكنها تمثيل المجتمع الجزائري.
- خضوعها لأحكام القانون العام والخاص مثلها مثل المؤسسات عبر تراب الوطن.
- تمتع المؤسسات بحصة سوقية معتبرة داخل الولاية.

3. عينة الدراسة

الفصل الثاني: الاطار التطبيقي لتقييم اجراءات التدقيق الداخلي في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية

تتمثل عينة الدراسة في مجموعة من المدققين الداخليين في قسم التدقيق وقد تم توزيع 37 استبانة على مستوى المؤسسات محل الدراسة ولم يتم استرجاعها كاملة وبالتالي سنقوم بتقديم المؤسسات محل الدراسة:

- شركة توزيع الكهرباء و الغاز.
- مؤسسة إنتاج الحليب ومشتقاته.
- مؤسسة نفطال سعيدة.
- مؤسسة الوطنية لمواد التنظيف و الصيانة.
- مؤسسة مطاحن الفرسان سعيدة CIC.
- مؤسسة الديوان الوطني للتطهير ONA.

المطلب الثاني: طرق جمع البيانات.

سنقوم بالتطرق إلى إجراءات الدراسة الميدانية وجمع مختلف البيانات والمعلومات وهي:

المصادر:

حاولنا في هذا الصدد الوصول إلى المعلومات، والتي تهتم بموضوع التدقيق الداخلي ونظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، باعتبارها الخطوة الأساسية التي بدأت قبل انطلاق البحث وهي البيانات التي تم الحصول عليها من صياغة الطالبين للاستبانة استنادا على المبحث ثاني في الفصل الأول حيث تم الأخذ بعين الاعتبار:

- آراء الأستاذة المشرفة، واستخلاص بعض المعلومات من أساتذة آخرون .
- الدراسات السابقة.

بالإضافة إلى ذلك اعتمدنا في البحث على مواقع شبكة الانترنت من أجل الحصول على معلومات أخرى للوصول إلى البيانات والمعلومات .

المطلب الثالث: تلخيص المعطيات المجمعة.

أولاً: طرق توزيع استثمارات الاستبان

الجدول رقم (01-2) يمثل طرق توزيع استثمارات الاستبانة

المجموع	التسليم العادي	طريقة تسليم الاستبانة
37	37	إجمالي الاستثمارات الموزعة
34	34	الاستثمارات المسترجعة
2	2	الاستثمارات الملغاة
32	32	مجموع الاستثمارات الصالحة للدراسة
86%	86%	النسبة

المصدر: من إعداد الطالبين وفقاً لإستثمارات الاستبانة.

ثانياً: المؤسسات التي تمت فيها توزيع الاستثمارات

الجدول رقم (02-2) يمثل المؤسسات التي تمت فيها توزيع الاستثمارات

الفصل الثاني: الاطار التطبيقي لتقييم اجراءات التدقيق الداخلي في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية

عدد الاستبانات المسترجعة.	عدد الاستبانات الموزعة.	الاستمارات
5	5	مؤسسة إنتاج الحليب ومشتقاته.
4	6	مؤسسة مطاحن الفرسان.
5	6	شركة نفضال سعيدة.
6	6	المؤسسة الوطنية لمواد التنظيف والصيانة.
5	7	شركة توزيع الكهرباء والغاز الجهة الغربية.
7	9	الديوان الوطني للتطهير ONA.
32	37	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا على استمارة الاستبانة.

المبحث الثاني: الأدوات المنهجية المستخدمة.

سننظر في هذا المبحث إلى ما نقدمه من أدوات الجمع والأدوات الإحصائية المستخدمة والبرنامج المستخدم في معالجة المعطيات.

المطلب الأول: الأدوات المقدمة في الجمع.

وهي كالتالي:

أولاً: المقابلات

إن المقابلات في الدراسة الميدانية تكتسي أهمية بالغة كعامل أساسي للحصول على المعلومات، حيث قمنا من خلال هذا المبدأ بإجراء سلسلة من المقابلات تمحورت أساساً حول موضوع إجراءات التدقيق الداخلي والبيئة الجديدة التي أصبح لزاماً أن يتأقلم معها وتأثره بنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ذات جودة عالية خالية من الأخطاء، حيث حاولنا جاهدين في هذا الصدد استخلاص وجهات نظر المدققين الداخليين على مختلف المؤسسات محل الدراسة.

ثانياً: تحضير الاستبانة

تم ضم كل المعلومات المستخلصة من الإطار النظري من فرضيات وتساؤلات وبعدها قمنا بصياغة الاستبانة بحيث شملت كل ما استندت عليه الدراسة وتتضمن كل من:

- إعداد أسئلة سهلة ومفهومة وواضحة بحيث تكون بسيطة لمن يقرأها.
- تتمحور الأسئلة حول موضوع الدراسة فقط.
- تتضمن الاستبانة مقدمة وجيزة وموضوع البحث، والشهادة المراد الحصول عليها، واسم الجامعة التي ننتمي إليها والكلية والتخصص.

ولقد صممت الاستبانة بناء على مقياس ليكارت الخماسي لبيان آراء أفراد عينة الدراسة حول الفقرات الواردة في الاستبانة.

مقياس ليكارت الخماسي

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
------------	-------	-------	-----------	----------------

يتكون الاستبيان من 34 سؤال موزعة على 4 محاور، حيث تم تقسيمها إلى 3 أجزاء وهو كما يلي :

الجزء الأول: يتضمن المعلومات الشخصية والتي تتمثل في:

- المستوى التعليمي.
- الخبرة المهنية.
- عدد الدورات التدريبية.

الجزء الثاني: يتضمن المعلومات الخاصة بالمؤسسة وهي كالتالي:

- عدد الأشخاص الذين يستعملون الكمبيوتر في المؤسسة.

- شبكات المعلومات داخل المؤسسة.
- الموقع الإلكتروني للمؤسسة.

الجزء الثالث: يتمثل في 4 محاور:

- المحور الأول: تعتمد المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات لتقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية ويتكون من 9 أسئلة.
- المحور الثاني: تعتمد المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات كافية لتدقيق مدخلات نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني ويتكون من 9 أسئلة.
- المحور الثالث: تعتمد المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات كافية لتدقيق عمليات تشغيل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني، ويتكون من 8 أسئلة.
- المحور الرابع: تعتمد المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات كافية لتدقيق مخرجات نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني، ويتكون من 8 أسئلة.

ثالثاً: اختبار الصدق الظاهري.

تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من أساتذة للحكم على مدى صلاحيتها وشموليتها لكل جوانب البحث بحيث تعتبر كأداة لجمع البيانات، وبعد استرجاع الاستبانات قمنا بإجراء التعديلات المقترحة من المحكمين قبل أن يتم توزيعها على عينة الدراسة.

المطلب الثاني: الأدوات الإحصائية المستخدمة.

سنقوم في هذا الجزء بتقديم العناصر أو الأدوات الإحصائية المتعلقة بعينة الدراسة، التي تساعدنا على تحليل معلومات الاستبانة وهي كالتالي:

أولاً:

- التوزيعات التكرارية:
- تهدف إلى التعرف على تكرار الإجابات عند أفراد العينة.
- النسب المئوية:
- لمعرفة نسبة الأفراد الذين اختاروا كل بديل من بدائل الأجوبة من أسئلة الاستمارة.
- الوزن النسبي:
- يستخدم لمعرفة الأهمية النسبية لمتغيرات الدراسة، ونحصل عليه من خلال قسمة المتوسط الحسابي على أعلى درجة يأخذها المقياس.
- الوسط الحسابي:
- يعد المتوسط الحسابي من أهم الأدوات الإحصائية لمقاييس النزعة المركزية بحيث يكون اتجاه هذه النزعة المركزية إيجابياً، إذا تعدى المتوسط الحسابي نقطة المنتصف، وقد اعتمدنا على استخدام

الفصل الثاني: الاطار التطبيقي لتقييم اجراءات التدقيق الداخلي في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية

هذا المقياس بهدف تحديد تمركز قيم الوسط الحسابي حول فقرات الدراسة، وبحسب مقياس ليكارت خماسي الأبعاد.

• الانحراف المعياري:

- يستخدم لقياس مدى تشتت إجابات عينة البحث أو الدراسة عند وسطها الحسابي.

ثانياً:

• اختبار التوزيع الطبيعي Smirnov-Kolmogorov:

يستخدم لمعرفة طبيعة البيانات هل البيانات تتبع توزيعاً محدد أم لا.

معامل ألفا كرونباخ:

تم استخدام **Alpha cronbach** ألفا كرونباخ لقياس درجة الثبات الداخلي وموثوقية الأداة المستخدمة لفقرات الاستبيان، والاتساق الداخلي بين ردود فعل المستجوبين، ويأخذ قيمةً تتراوح ما بين الصفر والواحد، كما هو معروف أن قيمة المعامل الثبات يكون مقبولاً ابتداءً من 0.6.

المطلب الثالث: البرنامج المستخدم في معالجة البيانات.

لتحقيق أهداف البحث وتحليل البيانات التي تم جمعها، سيتم الاعتماد على مجموعة من الأدوات الإحصائية من أجل القيام بدراسة وتحليل نتائج الاستبانة حول إجراءات التدقيق الداخلي في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في المؤسسات الاقتصادية، ثم جمع البيانات وتبويبها من خلال استخدام برنامج الحزم الإحصائية {statistical package for the social sciences} ويرمز إليه (SPSS) لمعالجة البيانات حيث يعتبر مصدر لتحليل مختلف النتائج والتحليل الإحصائية التي تم استخلاصها في الدراسة الميدانية.

وباستخدام مقياس ليكارت الذي يحتوي على خمس حالات الذي يعبر عن قياس الفقرات الخاصة بالاستبيان، حيث يطلب من كل فرد من أفراد الدراسة وضع إشارة (x) تحت الحالة التي تنطبق مع رأيه في كل عبارة من العبارات الواردة في الاستبيان، وكانت خيارات الإجابة كما يلي:

الجدول رقم (2-03) يبين درجات مقياس ليكارت الخماسي.

درجات مقياس ليكارت الخماسي.

الحالات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالبين.

عند معاينة مختلف الحالات المتعلقة بفقرات الاستبيان يتم بعد ذلك تحديد الرأي العام لإجابات المدققين الداخليين في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة من خلال المتوسط الحسابي، وذلك لملاحظة مجال ثبوته، إليكم الجدول التالي:

الفصل الثاني: الاطار التطبيقي لتقييم اجراءات التدقيق الداخلي في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية

الجدول رقم (2-04) يبين درجة ثبوت المحال بالنسبة للمتوسطات.

درجة ثبوت المحال بالنسبة للمتوسطات.

موافقة عالية جدا	موافقة عالية	موافقة متوسطة	موافقة منخفضة	موافقة منخفضة جدا	المجال
4.20_5.00	3.4_4.19	2.6_3.39	1.8_2.59	1.00_1.79	المتوسط

المصدر: من إعداد الطالبين

المبحث الثالث: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

بعد جمع البيانات ووضعها في البرنامج الإحصائي (SPSS) واستخلاص النتائج سنقوم بوصفها وتفسيرها وتحليلها في هذا المبحث .

المطلب الأول: الدراسة الوصفية للدراسة

➤ أولاً: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق المتغيرات الشخصية:

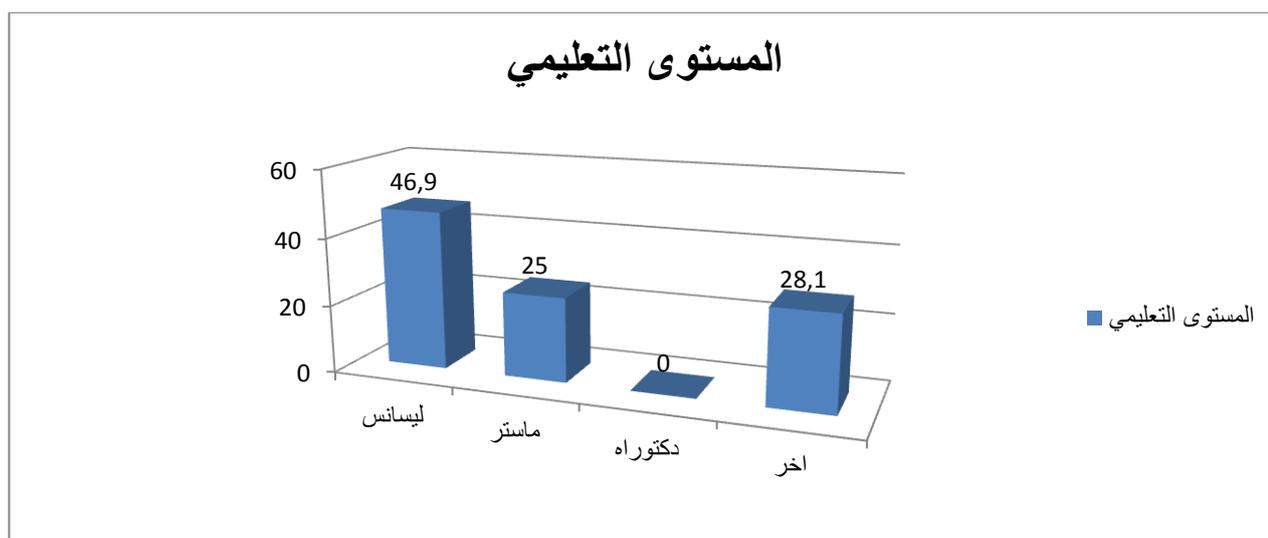
(1) توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي:

الجدول رقم (2-05) يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.

النسبة المئوية	التكرار	المستوى
46.9%	15	ليسانس
25%	8	ماستر / ماجستير
0%	0	دكتوراه
28.1%	9	آخر
100%	32	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات SPSS.

الشكل رقم (2-01) توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي:



المصدر: من اعداد الطالبين بناء على مخرجات SPSS.

التعليق:

من الجدول رقم (2-05) والشكل البياني رقم (2-01) نستنتج ان نسبة 46.9 في المائة من عينة الدراسة حاملين شهادة ليسانس، ونسبة 28.1 في المائة من عينة الدراسة حاصلين على شهادات ومؤهلات أخرى، ونسبة 25 في المائة حاملين شهادة ماستر، أما شهادة الدكتوراه فلها نسبة معدومة أي 0 بالمائة.

من خلال ما سبق نلاحظ أن هناك نسبة 75 في المائة من أفراد العينة حاملين شهادات جامعية، إذ تبين هذه نسبة، أن ثلاثة أرباع أفراد العينة هم قادرين على الإجابة وفهم أسئلة الاستبانة بحيث يصدر منهم مؤشر الثقة في الإجابة ودرجة كبيرة في التفسير التحليل.

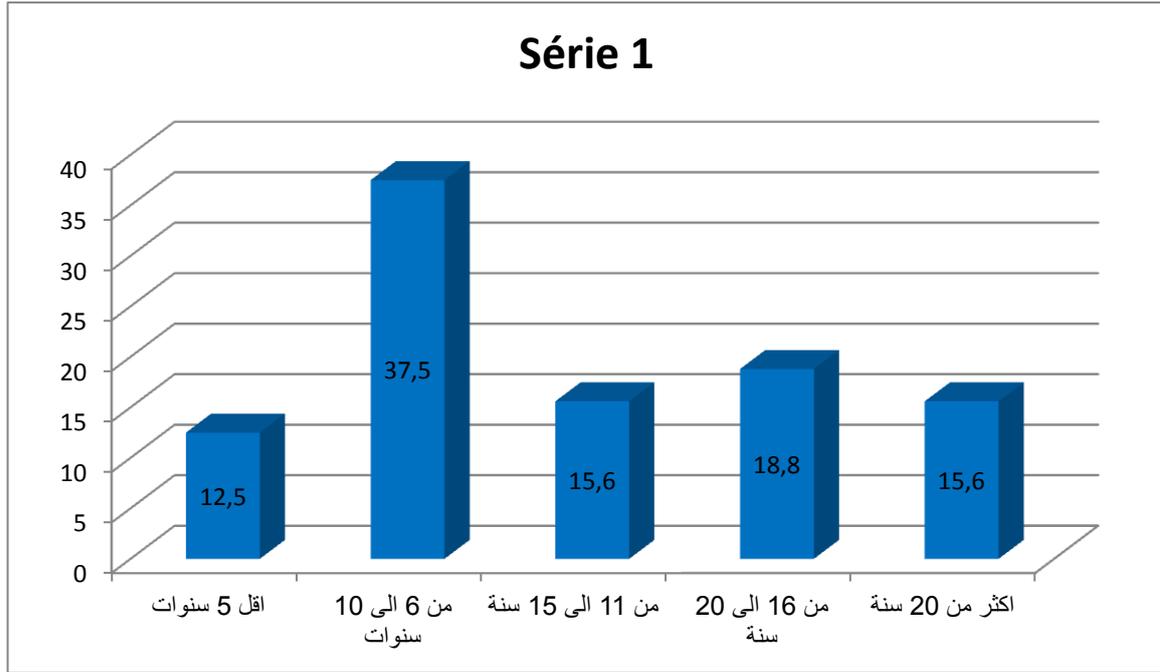
توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية:

➤ الجدول رقم (2-06) يبين توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية:

النسبة	التكرار	الخبرة المهنية
12.5%	4	اقل من 5 سنوات
37.5%	12	من 06 إلى 10 سنة
15.6%	5	من 11 إلى 15 سنة
18.8%	6	من 16 إلى 20 سنة
15.6%	5	أكثر من 20 سنة
100%	32	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على مخرجات SPSS.

➤ الشكل رقم (2-02) توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية:



المصدر: من اعداد الطالبين بناء على مخرجات SPSS.

التعليق: من الجدول رقم (2-06) والشكل البياني رقم (2-02) نلاحظ أن ما نسبته 37.5 في المائة من أفراد العينة خبرتهم تمتد من 6 سنوات إلى 10 سنوات، ونسبة 18.8 في المائة من أفراد العينة تتراوح خبرتهم من 16 إلى 20 سنة، ونسبة 15.6 في المائة تشترك فيها كل من تتراوح خبرتهم من 11 سنة إلى 15 سنة، وأكثر من 20 سنة، أما نسبة 12.5 في المائة تتركز خبرتهم أقل من 5 سنوات.

من خلال ما سبق نستنتج أن نسبة أفراد العينة الذين يمتلكون الخبرة المهنية في مجال التدقيق الداخلي والمحاسبة تمتد من 6 سنوات إلى أكثر من 20 سنة وذلك بنسبة 86.5 في المائة، وهذا يدل على أن معظم المستجوبين يتمتعون بالثقة والأقدمية في المجال، إذ تسمح لهم بإجابة لها موضوعية ومصداقية ونزاهة في ملأ الاستبيان، بحيث ينعكس بالإيجاب على النتائج المتحصل عليها من قبل الباحثين.

توزيع أفراد العينة حسب دورات تدريبية في مجال تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية:

➤ الجدول رقم (2-07) يبين توزيع أفراد العينة حسب دورات تدريبية في مجال تدقيق نظم المعلومات

المحاسبية الالكترونية:

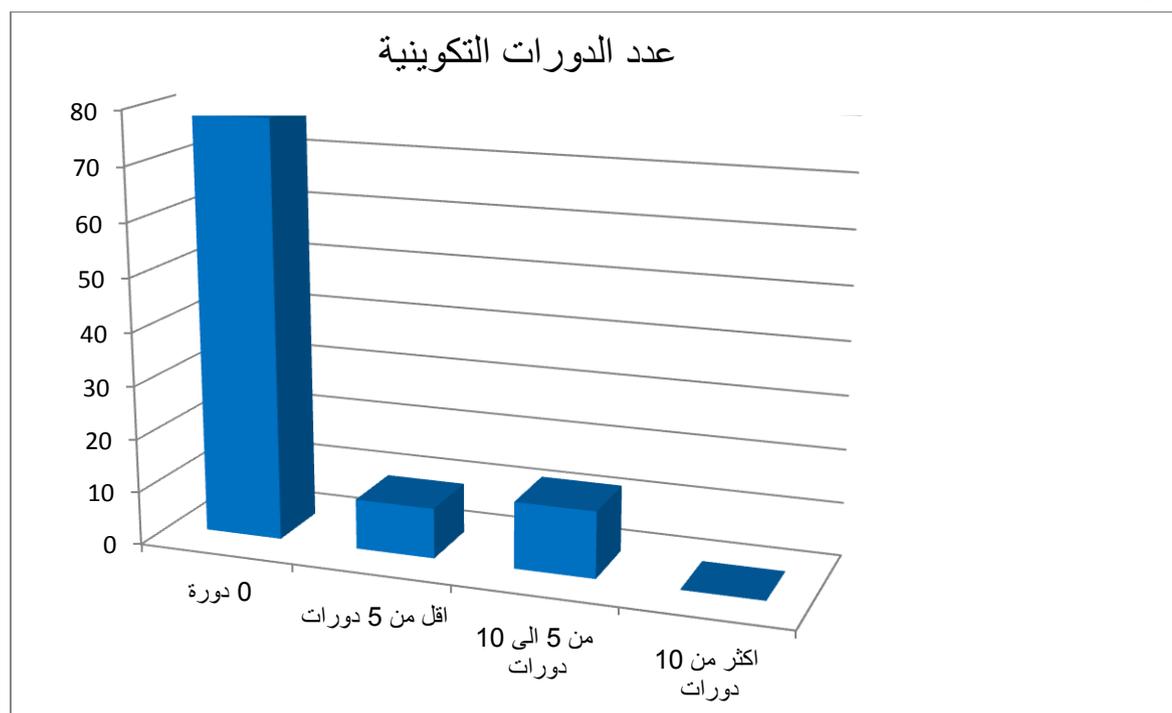
عدد الدورات	التكرار	النسبة
0 دورة	25	78.1%
أقل من 5 دورات	3	9.4%
من 5 إلى 10 دورات	4	12.5%

الفصل الثاني: الاطار التطبيقي لتقييم اجراءات التدقيق الداخلي في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية

%0	0	أكثر من 10 دورات
%100	32	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على مخرجات SPSS.

➤ الشكل رقم (2-03). يوضح توزيع أفراد العينة حسب عدد الاشخاص الذين يستعملون الكمبيوتر داخل المؤسسة:



المصدر: من اعداد الطالبين بناء على مخرجات SPSS.

التعليق: من الجدول رقم (2-07) والشكل البياني رقم (2-03) نلاحظ أن ما نسبته 78.1 تمثل 0 في المائة دورة، وما نسبته 12.5 في المائة تمثل عدد الدورات التي تتراوح بين 5 إلى 10 دورات، ونسبة 9.4 في المائة تمثل أقل من 5 دورات، أما أكثر من 10 دورات فلها نسبة معدومة.

من خلال ما سبق نستنتج أن نسبة أفراد العينة الذين لديهم دورات تكوينية في مجال تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية من دورة واحدة إلى 10 دورات تمثل 21.9 في المائة فقط، فهذا يعني أن أغلبية المستجوبين لم يخوضوا دورات تدريبية في المجال المشار إليه، بل شملت فقط أصحاب المهنة، وهذا يعني أن معظم المستجوبين في هذا الشق هم المدققين الداخليين فقط.

ثانيا: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق المعلومات الخاصة بالمؤسسة:

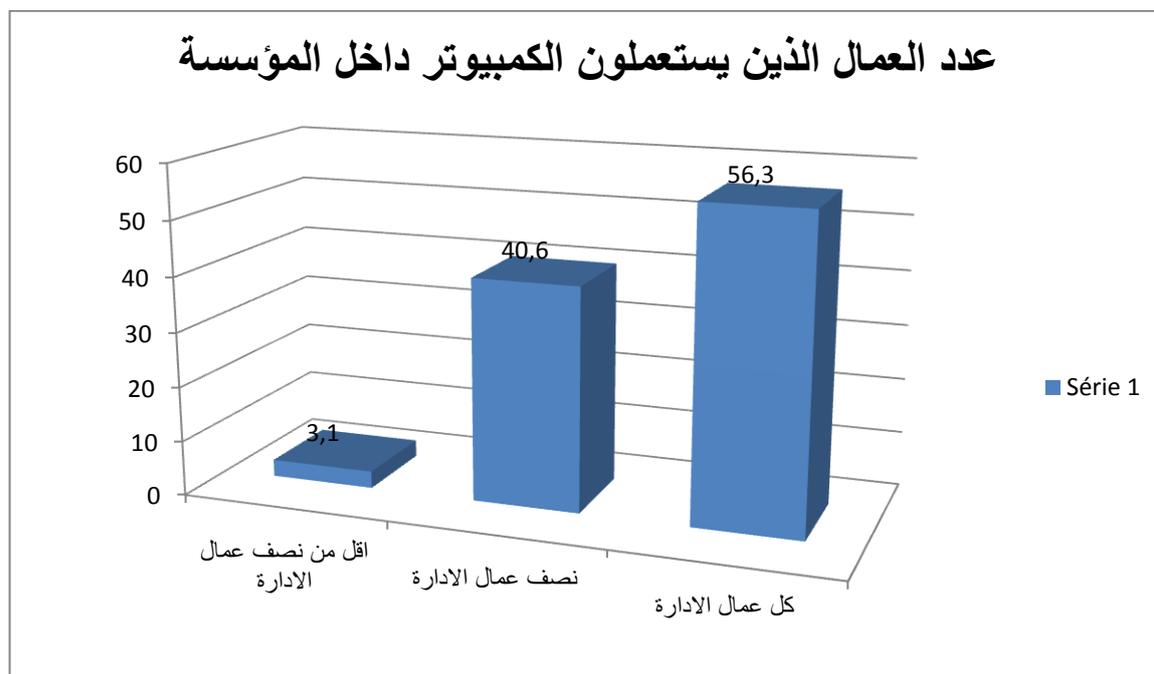
1- توزيع أفراد العينة حسب عدد الأشخاص الذين يستعملون الكمبيوتر داخل المؤسسة:

➤ لجدول رقم.(2-08) يبين توزيع أفراد العينة حسب عدد الأشخاص الذين يستعملون الكمبيوتر داخل المؤسسة:

النسبة	التكرار	عمال الإدارة
%3.1	1	اقل من نصف عمال الإدارة
%40.6	13	نصف عمال الإدارة
%56.3	18	كل عمال الإدارة
%100	32	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على مخرجات SPSS.

➤ الشكل رقم. (2-04) يمثل توزيع أفراد عينة مستعملو الكمبيوتر داخل المؤسسة.



المصدر: من اعداد الطالبين بناء على مخرجات SPSS.

التعليق:

من الجدول رقم (08-2) والشكل البياني رقم (04-2) نلاحظ أن ما نسبته 56.3 في المائة تمثل كل عمال الإدارة، وما نسبته 40.6 في المائة تمثل نصف عمال الإدارة، وما نسبته 3.1 في المائة تمثل أقل من نصف عمال الإدارة.

من خلال ما سبق يمكن استنتاج أن أغلب توجهات أفراد عينة الدراسة يركزون على استعمال أجهزة الكمبيوتر داخل مؤسساتهم بنسبة 96.9 في المائة نظرا لأهميتها البالغة في انجاز الأعمال وسهولة استعمالها وسرعة تنفيذها وأكدوا على عدم الاستغناء عنها واستعمالها بشكل دائم ومستمر .

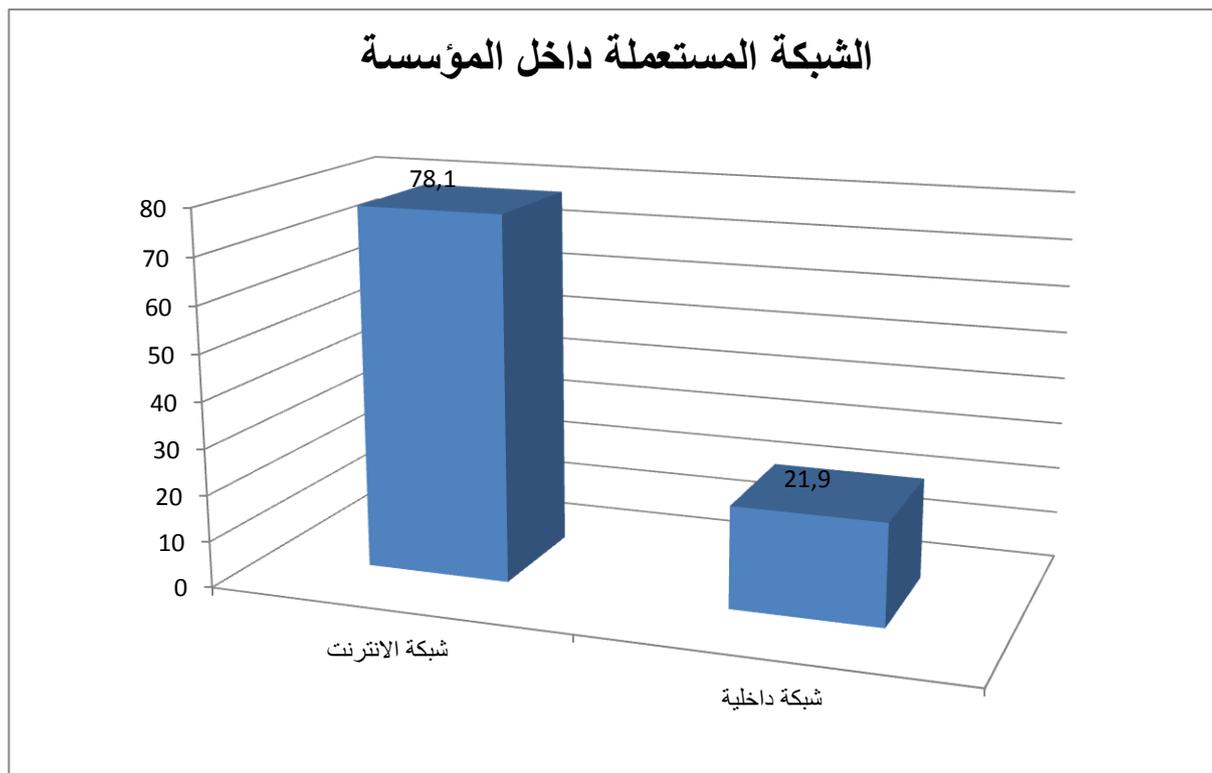
2- توزيع أفراد العينة حسب الشبكة المستعملة داخل المؤسسة:

➤ الجدول رقم (2-09) يبين توزيع أفراد العينة حسب الشبكة المستعملة داخل المؤسسة.

النسبة	التكرار	الشبكة المستعملة
%78.1	25	شبكة الانترنت
%21.9	7	شبكة داخلية
%100	32	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على مخرجات SPSS ..

➤ الشكل رقم (2-05) يمثل توزيع أفراد عينة حسب الشبكة المستعملة داخل المؤسسة.



المصدر: من اعداد الطالبين بناء على مخرجات SPSS.

التعليق: من الجدول رقم (2-09) والشكل البياني رقم (2-05) نلاحظ أن ما نسبته 78.1 في المائة تمثل شبكة الانترنت، أما ما نسبته 21.9 في المائة تمثل شبكة داخلية.

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن أغلب التوجهات لأفراد عينة الدراسة يركزون على استعمال شبكة الانترنت داخل مؤسساتهم نظرا لأهميتها البالغة في انجاز التعاملات داخل وخارج المؤسسة وأكدوا على عدم الاستغناء عنها واستعمالها بشكل مستمر.

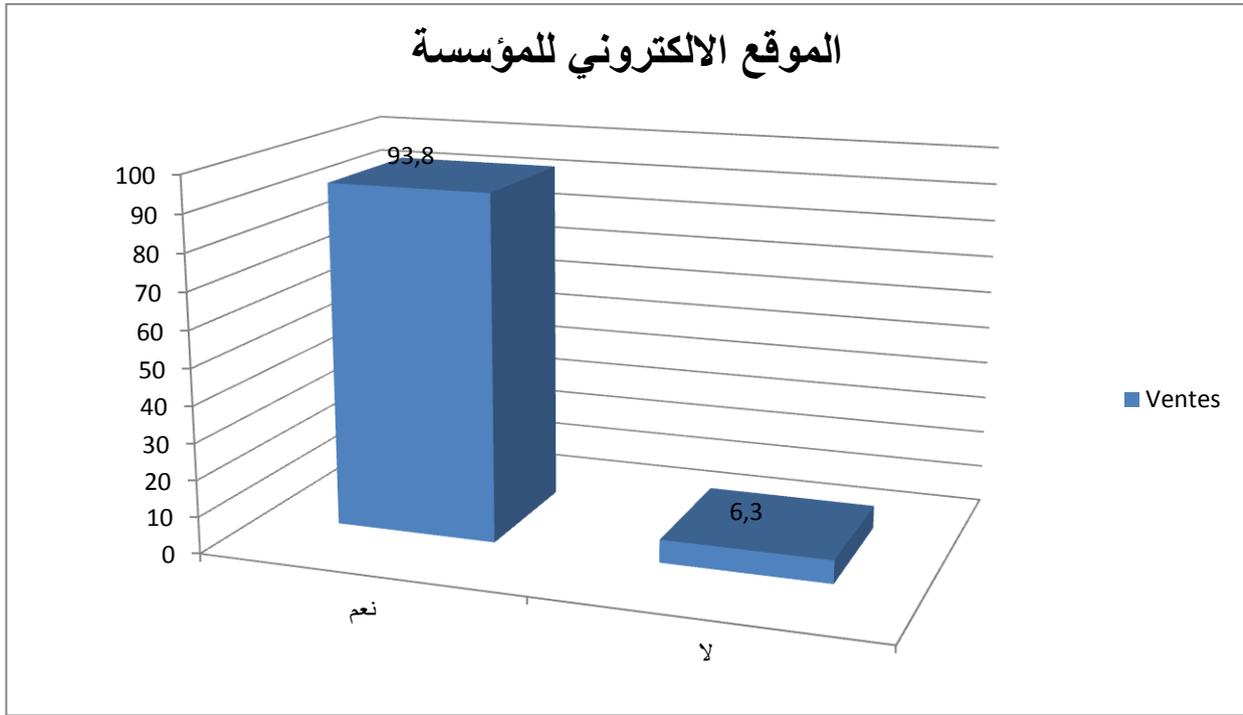
3- توزيع أفراد العينة حسب الموقع الالكتروني للمؤسسة:

➤ الجدول رقم (2-10) يبين توزيع أفراد العينة حسب الموقع الالكتروني للمؤسسة.

النسبة	التكرار	تملك المؤسسة موقع الكتروني
93.8%	30	نعم
6.3%	2	لا
100%	32	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على مخرجات SPSS.

➤ الشكل رقم (2-06) يمثل توزيع أفراد عينة حسب الموقع الالكتروني للمؤسسة.



المصدر: من اعداد الطالبين بناء على مخرجات SPSS.

التعليق: من الجدول رقم (2-10) والشكل البياني رقم (2-06) نلاحظ أن ما نسبته 93.8 في المائة تمثل امتلاك للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة لموقع الكتروني، أما ما نسبته 6.3 في المائة تمثل عدم امتلاكها لموقع الكتروني.

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن أغلب التوجهات لأفراد عينة الدراسة تبين أنها تمتلك مواقع إلكترونية وصفحات على شبكات التواصل الاجتماعي بنسبة 93.8 في المائة، بحيث أصبحت هذه الوسيلة منتشرة في الآونة الأخيرة على مستوى جميع فئات المؤسسات كما أن لها دورا كبيرا في التواصل والتسويق، أما الفئة التي لا تستعمل الموقع الإلكتروني بنسبة 6.3 في المائة نظرا لأهميته الكبيرة

ثالثا: قياس ثبات الاستبيان

1- ألفا كرونباخ Alpha Cronbach:

نستعمل معامل ألفا كرونباخ (Alpha cronbac) لقياس درجة ثبات والإتساق الداخلي لفقرات الاستبيان وكيف تكون اجابات المستجوبين وردود أفعالهم وسنطبق على الجدول التالي:

➤ الجدول رقم (2-11) يوضح معامل ألفا كرونباخ Alpha Cronbach لقياس ثبات الاستبيان.

المتغيرات	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
تعتمد المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات لتقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.	9	0.820
تعتمد المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات كافية لتدقيق مدخلات نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني.	9	0.840
تعتمد المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات كافية لتدقيق عمليات تشغيل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني.	8	0.695
تعتمد المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات كافية لتدقيق مخرجات نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني.	8	0.695
جميع محاور الاستبيان	36	0.762

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على مخرجات SPSS.

التعليق: نلاحظ أن النتائج المستخلصة من الجدول أعلاه رقم (2-11) تبين لنا أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع محاور الدراسة كانت جيدة وعالية وهي تتراوح بين (0.524 و 0.720) أما قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع فقرات الاستبيان فقد بلغت 0.762 وهي نسبة ثبات عالية مما يدل على أن فقرات الاستبيان تتسم بالاتساق الداخلي والمصدقية والموثوقية وهذا ما يجعلها مقبولة للدراسة والتحليل واستخلاص النتائج وتفسيرها.

2- اختبار التوزيع الطبيعي:

من أجل التعرف ما إذا كانت البيانات تتبع توزيع طبيعي أولاً تتبعه، تم الإعتماد على اختبار **Smirnov-Kolmogorov test (k-s)** في الجدول التالي:

➤ الجدول رقم (2-12) يوضح نتائج اختبار **Smirnov-kolmogorov**.

اختبار التوزيع الطبيعي Smirnov-Kolmogoro test (k-s)	القيمة الإحصائية	مستوى المعنوية sig
	0.16	0.19

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على مخرجات SPSS.

التعليق: تم اختبار الفرضيتين التاليتين:

- الفرضية الأولى: البيانات تتبع توزيع طبيعي.
- الفرضية البديلة: البيانات لا تتبع توزيع طبيعي.

ومن خلال ما يبينه الجدول أعلاه رقم (2-14)، مستوى المعنوية sig لكل محاور الاستبانة تساوي 0.19 وهذا يعني أنها أكبر من 0.05 مما نستنتج أن الفرضية البديلة مرفوضة وقبول الفرضية الصفرية وبالتالي بيانات الاستبانة تتبع التوزيع الطبيعي.

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة.

أولاً: الصدق البنائي لمحاور الاستبانة:

من أجل معرفة صدق وثبات المحاور، قمنا بالتحقق من صدق الاتساق الداخلي لاستبانة، وذلك بحساب معامل الارتباط بيرسون بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابع له، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (spss)، والجدول التالي يوضح معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور.

➤ جدول رقم (2-13) معاملات ارتباط بين فقرات المحور الأول.

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية
1	يفصل الهيكل التنظيمي في المؤسسة بين مهام مبرمج النظام ومستخدميه.	0.614	0.00
2	يزود الموظفين بأسماء تعريفية مصحوبة بأرقام سرية تخضع لبروتوكول الأمني كامل.	0.875	0.00
3	تصنف البيانات والبرامج المستخدمة في المؤسسة وفق مصفوفة ضبط العبور.	0.793	0.00
4	تمتلك المؤسسة إمكانية استرجاع البيانات بعد حذفها.	0.782	0.00
5	تحفظ البيانات أثناء القيام بعمليات الصيانة.	0.433	0.013
6	استعمال جهاز التزويد بالتيار الكهربائي غير المنقطع (UPS)	0.260	0.150
7	تخزين البيانات احتياطاً ضمن أقراص صلبة أو خوادم مدفوعة.	0.551	0.001
8	تعتمد المؤسسة على التقنيات الحديثة التكنولوجية في المراقبة الأمنية على أصولها.	0.728	0.00
9	تصادق البيانات نهائياً بعد سلسلة من الخطوات التطبيقية إن توافقت مع ما هو متوقع.	0.528	0.00

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على مخرجات SPSS.

التعليق: من خلال نتائج الجدول رقم (2-13) نستنتج أن كل معاملات ارتباط بيرسون بين فقرات المحور الأول لها علاقة ارتباط طردية وقوية ودالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.01 إلا الفقرة السادسة وهي: "استعمال جهاز التزويد بالتيار الكهربائي غير المنقطع (UPS)" لها ارتباط ضعيف بالنسبة ل الفقرات الأخرى حيث كان الحد الأدنى لمعاملات الارتباط 0.260 وكان الحد الأعلى 0.875. وبالتالي نلاحظ أن جميع فقرات المحور الأول تتسم بالاتساق الداخلي والتباعد.

➤ جدول رقم (2-14).معاملات الارتباط بين فقرات المحور الثاني.

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية
1	يتم التحقق من المستندات باعتبارها مصدر بيانات نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني.	0.301	0.00
2	الترميز وسيلة لإدخال سجل البيانات الخاص بالمؤسسة.	0.684	0.051
3	البيانات المدخلة توثق من طرف الجهات المسؤولة.	0.681	0.049
4	توجد قواعد وتعليمات مكتوبة تحدد واجبات ومسؤوليات معدي ومشغلي البيانات ومدى التزامهم بها.	0.706	0.00
5	إجراءات إدخال تمر وفق سياسة التخصص وتقسيم العمل.	0.690	0.00
6	تدقيق البيانات يأتي عن طريق حصرها وتبويب المستندات.	0.581	0.00
7	نمذجة البيانات وفق قوالب وأطر العمل المناسبة.	0.708	0.00
8	تمرر البيانات الموثقة إلى قسم الحاسبات الالكترونية بغرض مطابقتها مع المستندات مع مراعاتها أثناء عملية التشغيل.	0.749	0.00
9	تمرر البيانات المدخلة بمراحل وخطوات وأساليب رقابية مع مراعاة التعديلات والإضافات من الجهة المخول لها باستخدام الحاسب الالكتروني.	0.841	0.00

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على مخرجات SPSS.

التعليق: من خلال نتائج الجدول رقم (2-14) نستنتج أن كل معاملات ارتباط بيرسون بين فقرات المحور الثاني لها علاقة ارتباط طردية وقوية ودالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01 إلا الفقرة الأولى وهي: " يتم التحقق من المستندات باعتبارها مصدر بيانات نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني." لها ارتباط ضعيف نوعا ما بالنسبة إلى الفقرات الأخرى حيث كان الحد الأدنى لمعاملات الارتباط 0.301 وكان الحد الأعلى 0.841.

وبالتالي نلاحظ أن جميع فقرات المحور الأول تتسم بالاتساق الداخلي والتبنت.

➤ جدول رقم (2-15) معاملات الارتباط بين فقرات المحور الثالث.

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية
1	المعرفة التامة بكيفية التشغيل وضبط إعدادات برنامج التشغيل الالكتروني.	0.336	0.060
2	برنامج التشغيل الالكتروني المستخدم في المؤسسة سلس في معالجة البيانات.	0.544	0.001
3	الدراية التامة بأساليب اختبار تشغيل البرنامج وسلامة أداء الحاسب الآلي.	0.566	0.001
4	لا يؤثر ارتباط سلامة التعليمات (أوامر التشغيل في الحاسب) مع المنظور المحاسبي	0.664	0.000
5	سهولة التعديل على تشغيل البيانات.	0.668	0.000
6	يتم فحص وتدقيق تشغيل البيانات بشكل دوري ومستمر.	0.634	0.000
7	تجرى عمليات تشغيلية للبيانات يدويا لغرض التأكد من صحة تشغيل البرنامج الالكتروني.	0.605	0.000
8	استخدام برنامج تشغيل الكتروني مغاير للبرنامج الأصلي بغرض الاختبار	0.311	0.000

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على مخرجات SPSS.

التعليق: من خلال نتائج الجدول رقم (2-15) نستنتج أن كل معاملات ارتباط بيرسون بين فقرات المحور الثالث لها علاقة ارتباط طردية وقوية ودالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01 إلا الفقرتين الأولى والثامنة وهي: " المعرفة التامة بكيفية التشغيل وضبط إعدادات برنامج التشغيل الالكتروني، واستخدام برنامج تشغيل الكتروني مغاير للبرنامج الأصلي بغرض الاختبار." لهما ارتباطين ضعيفين نوعا ما بالنسبة إلى الفقرات الأخرى حيث كان الحد الأدنى لمعاملات الارتباط 0.311 وكان الحد الأعلى 0.668.

وبالتالي نلاحظ أن جميع فقرات المحور الأول تتسم بالاتساق الداخلي والتباعد.

➤ جدول رقم (2-16) معاملات الارتباط بين فقرات المحور الرابع.

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية
1	تطابق مخرجات نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني مع مخرجات النظام المعلومات المحاسبي .	0.391	0.020
2	التركيز على آلية التأكيد على أن المخرجات مناسبة من حيث الشكل والمحتوى.	0.608	0.000
3	المعلومات دوما تكون مسندة لأرقام صحيحة واردة في مخرجات الحاسب الآلي.	0.575	0.001
4	التفسيرات الواردة في مخرجات الحاسب الآلي مسندة إلى أرقام صحيحة.	0.702	0.000
5	النتائج المستخلصة من مخرجات الحاسب الآلي تتماشى مع السياسات المرسومة.	0.513	0.006
6	يبرز تقرير المدقق الداخلي المشكلة ويوضح أهميتها وسبل معالجتها	0.702	0.000
7	عرض تقرير المدقق الداخلي على الجهة المعنية لاتخاذ الإجراءات اللازمة.	0.513	0.000
8	المطبوعات والمعلومات الموزعة من مخرجات النظام يتم توزيعها على كافة العاملين في المؤسسة.	0.657	0.000

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على مخرجات SPSS.

التعليق: من خلال نتائج الجدول رقم (2-16) نستنتج أن كل معاملات ارتباط بيرسون بين فقرات المحور الرابع لها علاقة ارتباط طردية وقوية ودالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 إلا الفقرة الأولى وهي: " تطابق مخرجات نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني مع مخرجات النظام المعلومات المحاسبي." لها ارتباط ضعيف نوعاً ما بالنسبة إلى الفقرات الأخرى حيث كان الحد الأدنى لمعاملات الارتباط 0.391 وكان الحد الأعلى 0.702، الذي يشتركان فيه كل من الفقرة الرابعة والفقرة السادسة.

وبالتالي نلاحظ أن جميع فقرات المحور الأول تتسم بالاتساق الداخلي والتباعد.

ثانياً: اختبار فرضيات الدراسة.

1) اختبار الفرضية الأولى:

- الفرضية الصفرية H0: لا تعتمد المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات لتقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.
- الفرضية البديلة H1 : تعتمد المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات لتقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.

من أجل اختبار مدى صحة الفرضية الأولى وهي " تعتمد المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات لتقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية "، نقوم بعرض نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في الجدول التالي:

➤ جدول رقم (2-17) يوضح نتائج اختبار Test-T الأحادي العينة لدرجات الإجابة حول المحور الأول تعتمد المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات لتقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.

الفرضية H1	الفرضية H0	مستوى الدلالة sig	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبرة
مقبولة	مرفوضة	0.00	0.84	3.50	يفصل الهيكل التنظيمي في المؤسسة بين مهام مبرمج النظام ومستخدميه.
مقبولة	مرفوضة	0.010	1.13	3.15	يزود الموظفين بأسماء تعريفية مصحوبة بأرقام سرية تخضع لبروتوكول الأمني كامل.
مرفوضة	مقبولة	0.159	1.20	2.90	تصنف البيانات والبرنامج المستخدمة في المؤسسة وفق مصفوفة ضبط العبور.
مقبولة	مرفوضة	0.00	1.04	3.56	تمتلك المؤسسة إمكانية استرجاع البيانات بعد حذفها.
مقبولة	مرفوضة	0.00	0.68	4.09	تحفظ البيانات أثناء القيام بعمليات الصيانة.
مقبولة	مرفوضة	0.00	0.71	4.06	استعمال جهاز التزويد بالتيار الكهربائي غير المنقطع (UPS)
مقبولة	مرفوضة	0.00	1.03	3.96	تخزين البيانات احتياطاً ضمن أقراص صلبة أو خوادم مدفوعة.
مقبولة	مرفوضة	0.003	1.28	3.34	تعتمد المؤسسة على التقنيات الحديثة التكنولوجية

الفصل الثاني: الاطار التطبيقي لتقييم اجراءات التدقيق الداخلي في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية

					في المراقبة الأمنية على أصولها.
مقبولة	مرفوضة	0.00	1.12	3.78	تصادق البيانات نهائيا بعد سلسلة من الخطوات التطبيقية إن توافقت مع ما هو متوقع.
مقبولة	مرفوضة	0.00	0.99	3.59	تعتمد المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات لتقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على مخرجات SPSS.

التعليق: من خلال الجدول رقم (2-17) يبين لنا أن القيمة الكلية للمتوسط الحسابي لمحور تعتمد المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات لتقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية بلغت 3.59 وبانحراف معياري قدره 0.99 وهذا يدل على أن درجة الموافقة الكلية لأفراد العينة حول فقرات المحور الأول كانت بدرجة موافقة عالية، كما أن قيمة الدلالة Sig تساوي 0,00 ومنه نقبل الفرضية H1 تعتمد المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات لتقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.

ومن خلال تحليل كل المتوسطات الحسابية للعبارات المكونة لهذه الفرضية حيث تبين أن ترتيب عبارات المحور الأول كالتالي:

- 1- جاءت الفقرة الخامسة: وهي: " تحفظ البيانات أثناء القيام بعمليات الصيانة " في الترتيب الأول بمستوى عال من حيث درجة الموافقة عالية تحقق هذه العبارة، بمتوسط حسابي قدره 4.09 وبانحراف معياري 0.68 مما يدل على انخفاض تشتت إجابات عينة الدراسة.
- 2- جاءت الفقرة السادسة وهي: " استعمال جهاز التزويد بالتيار الكهربائي غير المنقطع (UPS) " في الترتيب الثاني بمستوى عال من حيث درجة الموافقة على تحقق هذه العبارة، بمتوسط حسابي قدره 4.06 وبانحراف معياري 0.71 مما يدل على انخفاض تشتت إجابات عينة الدراسة.
- 3- جاءت الفقرة السابعة وهي: " تخزين البيانات احتياطاً ضمن أقراص صلبة أو خوادم مدفوعة. " في الترتيب الثالث بمستوى عال من حيث درجة الموافقة على تحقق هذه العبارة، بمتوسط حسابي قدره 3.96 وبانحراف معياري 1.03 مما يدل على ارتفاع تشتت إجابات عينة الدراسة.
- 4- جاءت الفقرة التاسعة وهي: "تصادق البيانات نهائياً بعد سلسلة من الخطوات التطبيقية إن توافقت مع ما هو متوقع" في الترتيب الرابع بمستوى عالي من حيث درجة الموافقة على تحقق هذه العبارة، بمتوسط حسابي قدره 3.78 وبانحراف معياري 1.12 مما يدل على ارتفاع تشتت إجابات عينة الدراسة.

5- جاءت الفقرة الرابعة وهي: " تمتلك المؤسسة إمكانية استرجاع البيانات بعد حذفها " في الترتيب الخامس بمستوى عالي من حيث درجة الموافقة على تحقق هذه العبارة،بمتوسط حسابي قدره 3.56 وبانحراف معياري 1.04 مما يدل على ارتفاع تشتت إجابات عينة الدراسة.

6- جاءت الفقرة الاولى وهي: " يفصل الهيكل التنظيمي في المؤسسة بين مهام مبرمج النظام ومستخدميه." في الترتيب السادس بمستوى عالي من حيث درجة الموافقة على تحقق هذه العبارة،بمتوسط حسابي قدره 3.50 وبانحراف معياري 0.84 مما يدل على انخفاض تشتت إجابات عينة الدراسة.

7- جاءت الفقرة الثامنة وهي: " تعتمد المؤسسة على التقنيات الحديثة التكنولوجية في المراقبة الأمنية على أصولها." في الترتيب السابع بمستوى عالي من حيث درجة الموافقة على تحقق هذه العبارة، بمتوسط حسابي قدره 3.34 وبانحراف معياري 1.28 مما يدل على ارتفاع تشتت إجابات عينة الدراسة.

8- جاءت الفقرة الثانية وهي: " يزود الموظفين بأسماء تعريفية مصحوبة بأرقام سرية تخضع لبروتوكول الأمني كامل." في الترتيب السابع بمستوى عالي من حيث درجة الموافقة على تحقق هذه العبارة، بمتوسط حسابي قدره 3.15 وبانحراف معياري 1.13 مما يدل على ارتفاع تشتت إجابات عينة الدراسة.

9- جاءت الفقرة الثالثة وهي: " تصنف البيانات والبرامج المستخدمة في المؤسسة وفق مصفوفة ضبط العبور." في الترتيب التاسع بمستوى عالي من حيث درجة الموافقة على تحقق هذه العبارة، بمتوسط حسابي قدره 2.90 وبانحراف معياري 1.20 مما يدل على ارتفاع تشتت إجابات عينة الدراسة.

ومن خلال ما سبق نقبل صحة الفرضية الأولى: تعتمد المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات لتقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.

(2) اختبار الفرضية الثاني:

- الفرضية الصفرية H_0 : لا تعتمد المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات لتدقيق مدخلات نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني.
- الفرضية البديلة H_1 : تعتمد المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات لتدقيق مدخلات نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني.

من أجل اختبار مدى صحة الفرضية الثانية: " تعتمد المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات كافية لتدقيق مدخلات نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني"، نقوم بعرض نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في الجدول التالي:

➤ جدول(2-18) يوضح نتائج اختبار Test-T الأحادي العينة لدرجات الإجابة حول المحور الثاني تعتمد المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات كافية لتدقيق مدخلات نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني.

الفرضية H1	الفرضية H0	مستوى الدلالة sig	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة
مقبولة	مرفوضة	0.00	0.59	4.03	يتم التحقق من المستندات باعتبارها مصدر بيانات نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني.
مقبولة	مرفوضة	0.00	0.75	3.87	الترميز وسيلة لإدخال سجل البيانات الخاص بالمؤسسة.
مرفوضة	مقبولة	0.00	0.59	4.18	البيانات المدخلة توثق من طرف الجهات المسؤولة.
مقبولة	مرفوضة	0.00	0.76	4	توجد قواعد وتعليمات مكتوبة تحدد واجبات ومسؤوليات معدي ومشغلي البيانات ومدى التزامهم بها.
مقبولة	مرفوضة	0.00	0.98	3.93	إجراءات إدخال تمر وفق سياسة التخصص وتقسيم العمل.
مقبولة	مرفوضة	0.00	0.60	4.12	تدقيق البيانات يأتي عن طريق حصرها وتبويب المستندات.
مقبولة	مرفوضة	0.00	0.94	3.56	نمذجة البيانات وفق قوالب وأطر العمل المناسبة.
مقبولة	مرفوضة	0.00	0.96	3.68	تمرر البيانات الموثقة إلى قسم الحاسبات الالكترونية بغرض مطابقتها مع المستندات مع مراعاتها أثناء عملية التشغيل.
مقبولة	مرفوضة	0.00	0.87	3.93	تمرر البيانات المدخلة بمراحل وخطوات وأساليب رقابية مع مراعاة التعديلات والإضافات من الجهة المخول لها باستخدام الحاسب الالكتروني.
مقبولة	مرفوضة	0.00	0.59	3.92	تعتمد المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات كافية لتدقيق مدخلات نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على مخرجات SPSS

التعليق: من خلال الجدول رقم (2-18) يبين لنا أن القيمة الكلية للمتوسط الحسابي لمحور تعتمد المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات كافية لتدقيق مدخلات نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني بلغت 3.92 وبانحراف معياري قدره 0.59 وهذا يدل على أن درجة الموافقة الكلية لأفراد العينة حول فقرات المحور الثاني كانت بدرجة موافقة عالية كما أن قيمة الدلالة sig تساوي 0,00 ومنه نقبل الفرضية H1 **تعتمد المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات لتدقيق مدخلات نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني** ، ومن خلال تحليل كل المتوسطات الحسابية للعبارات المكونة لهذه الفرضية حيث تبين أن ترتيب عبارات المحور الثاني كان كالتالي:

- 1- **جاءت الفقرة الثالثة وهي:** " البيانات المدخلة توثق من طرف الجهات المسؤولة." في الترتيب الأول بمستوى عالي من حيث درجة الموافقة على تحقق هذه العبارة بمتوسط حسابي قدره 4.18 وبانحراف معياري 0.59 مما يدل على انخفاض تشتت إجابات عينة الدراسة.
- 2- **جاءت الفقرة السادسة وهي:** " تدقيق البيانات يأتي عن طريق حصرها وتبويب المستندات." في الترتيب الثاني بمستوى عالي من حيث درجة الموافقة على تحقق هذه العبارة بمتوسط حسابي قدره 4.12 وبانحراف معياري 0.60 مما يدل على انخفاض تشتت إجابات عينة الدراسة.
- 3- **جاءت الفقرة الأولى وهي:** " يتم التحقق من المستندات باعتبارها مصدر بيانات نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني." في الترتيب الثالث بمستوى عالي من حيث درجة الموافقة على تحقق هذه العبارة بمتوسط حسابي قدره 4.03 وبانحراف معياري 0.59 مما يدل على انخفاض تشتت إجابات عينة الدراسة.
- 4- **جاءت الفقرة الرابعة وهي:** " توجد قواعد وتعليمات مكتوبة تحدد واجبات ومسؤوليات معدي ومشغلي البيانات ومدى التزامهم بها." في الترتيب الرابع بمستوى عالي من حيث درجة الموافقة على تحقق هذه العبارة بمتوسط حسابي قدره 4 وبانحراف معياري 0.76 مما يدل على انخفاض تشتت إجابات عينة الدراسة.
- 5- **جاءت الفقرتان الخامسة والتاسعة وهما:** " إجراءات إدخال تمر وفق سياسة التخصص وتقسيم العمل، تمر البيانات المدخلة بمراحل وخطوات وأساليب رقابية مع مراعاة التعديلات والإضافات من الجهة المخول لها باستخدام الحاسب الالكتروني." في الترتيب الخامس بمستوى عالي من حيث درجة الموافقة على تحققهما بمتوسط حسابي قدره 3.93 وبانحراف معياري الأولى 0.98، والثاني 0.87، مما يدل على انخفاض تشتت إجابات عينة الدراسة.

6- جاءت الفقرة الثانية وهي: " الترميز وسيلة لإدخال سجل البيانات الخاص بالمؤسسة." في الترتيب السادس بمستوى عالي من حيث درجة الموافقة على تحقق هذه العبارة بمتوسط حسابي قدره 3.87 وبانحراف معياري 0.75 مما يدل على انخفاض تشتت إجابات عينة الدراسة.

7- جاءت الفقرة الثامنة وهي: " تمرر البيانات الموثقة إلى قسم الحاسبات الالكترونية بغرض مطابقتها مع المستندات مع مراعاتها أثناء عملية التشغيل." في الترتيب السابع بمستوى عالي من حيث درجة الموافقة على تحقق هذه العبارة بمتوسط حسابي قدره 3.68 وبانحراف معياري 0.96 مما يدل على انخفاض تشتت إجابات عينة الدراسة.

8- جاءت الفقرة السابعة وهي: " نمذجة البيانات وفق قوالب وأطر العمل المناسبة." في الترتيب الثامن بمستوى عالي من حيث درجة الموافقة على تحقق هذه الفقرة بمتوسط حسابي قدره 3.56 وبانحراف معياري 0.94 مما يدل على انخفاض تشتت إجابات عينة الدراسة.

ومن خلال ما سبق نقبل صحة الفرضية الثانية: تعتمد المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات كافية لتدقيق مدخلات نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني.

3) اختبار الفرضية الثالثة:

- الفرضية الصفرية H_0 : لا تعتمد المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات لتدقيق عمليات تشغيل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني.
- الفرضية البديلة H_1 : تعتمد المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات لتدقيق عمليات تشغيل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني.

من أجل اختبار مدى صحة الفرضية الثالثة: " تعتمد المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات لتقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية"، نقوم بعرض نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في الجدول التالي:

➤ جدول رقم (2-19) يوضح نتائج اختبار Test-T الأحادي العينة لدرجات الإجابة حول المحور الثالث تعتمد المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات كافية لتدقيق عمليات تشغيل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني

الفصل الثاني:الاطار التطبيقي لتقييم اجراءات التدقيق الداخلي في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية

الفرضية H1	الفرضية H0	مستوى الدلالة sig	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة
مقبولة	مرفوضة	0.00	0.50	4.06	المعرفة التامة بكيفية التشغيل وضبط إعدادات برنامج التشغيل الالكتروني.
مقبولة	مرفوضة	0.00	0.62	4.15	برنامج التشغيل الالكتروني المستخدم في المؤسسة سلس في معالجة البيانات.
مقبولة	مرفوضة	0.00	0.73	4.18	الدراية التامة بأساليب اختبار تشغيل البرنامج وسلامة أداء الحاسب الآلي.
مقبولة	مرفوضة	0.00	1.10	3.56	لا يؤثر ارتباط سلامة التعليمات (أوامر التشغيل في الحاسب) مع المنظور المحاسبي
مقبولة	مرفوضة	0.00	0.84	3.84	سهولة التعديل على تشغيل البيانات.
مقبولة	مرفوضة	0.00	0.73	4.18	يتم فحص وتدقيق تشغيل البيانات بشكل دوري ومستمر .
مقبولة	مرفوضة	0.00	0.94	3.78	تجرى عمليات تشغيلية للبيانات يدويا لغرض التأكد من صحة تشغيل البرنامج الالكتروني.
مقبولة	مرفوضة	0.00	1.10	3.40	استخدام برنامج تشغيل الكتروني مغاير للبرنامج الأصلي بغرض الاختبار
مقبولة	مرفوضة	0.00	0.75	3.96	تعتمد المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات كافية لتدقيق عمليات تشغيل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على مخرجات SPSS.

- **التعليق:** من خلال الجدول رقم (2- 19) يبين لنا أن القيمة الكلية للمتوسط الحسابي لمحور تعتمد المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات لتقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية بلغت 3.96 وبانحراف معياري قدره 0.75 وهذا يدل على أن درجة الموافقة الكلية لأفراد العينة حول فقرات المحور الثالث كانت بدرجة موافقة عالية كما أن قيمة الدلالة sig تساوي 0.00 ، ومنه نقبل الفرضية H1 تعتمد المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات

- لتدقيق عمليات تشغيل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني، ومن خلال تحليل كل المتوسطات الحسابية للعبارات المكونة لهذه الفرضية حيث تبين أن ترتيب عبارات المحور الثالث كالتالي:
- 1- جاءت الفقرة الثالثة والفقرة السادسة هي: " الدراية التامة بأساليب اختبار تشغيل البرنامج وسلامة أداء الحاسب الآلي." و " يتم فحص وتدقيق تشغيل البيانات بشكل دوري ومستمر". في الترتيب الاول بمستوى عالي من حيث درجة الموافقة على تحقق هذه العبارة بمتوسط حسابي قدره 4.18 وبانحراف معياري 0.73 مما يدل على انخفاض تشتت إجابات عينة الدراسة.
 - 2- جاءت الفقرة الثانية وهي: " برنامج التشغيل الالكتروني المستخدم في المؤسسة سلس في معالجة البيانات." في الترتيب الثاني بمستوى عالي من حيث درجة الموافقة على تحقق هذه العبارة بمتوسط حسابي قدره 4.15 وبانحراف معياري 0.62 مما يدل على انخفاض تشتت إجابات عينة الدراسة.
 - 3- جاءت الفقرة الاولى وهي: " المعرفة التامة بكيفية التشغيل وضبط إعدادات برنامج التشغيل الالكتروني..". في الترتيب الثالث بمستوى عالي من حيث درجة الموافقة على تحقق هذه العبارة بمتوسط حسابي قدره 4.06 وبانحراف معياري 0.50 مما يدل على انخفاض تشتت إجابات عينة الدراسة.
 - 4- جاءت الفقرة الخامسة وهي: " سهولة التعديل على تشغيل البيانات..". في الترتيب الرابع بمستوى عالي من حيث درجة الموافقة على تحقق هذه العبارة بمتوسط حسابي قدره 3.84 وبانحراف معياري 0.84 مما يدل على انخفاض تشتت إجابات عينة الدراسة.
 - 5- جاءت الفقرة السابعة وهي: " تجرى عمليات تشغيلية للبيانات يدويا لغرض التأكد من صحة تشغيل البرنامج الالكتروني." في الترتيب الخامس بمستوى عالي من حيث درجة الموافقة على تحقق هذه العبارة بمتوسط حسابي قدره 3.78 وبانحراف معياري 0.94 مما يدل على انخفاض تشتت إجابات عينة الدراسة.
 - 6- جاءت الفقرة الرابعة وهي: " لا يؤثر ارتباط سلامة التعليمات (أوامر التشغيل في الحاسب) مع المنظور المحاسبي..". في الترتيب السادس بمستوى عالي من حيث درجة الموافقة على تحقق هذه العبارة بمتوسط حسابي قدره 3.56 وبانحراف معياري 1.10 مما يدل على انخفاض تشتت إجابات عينة الدراسة.
 - 7- جاءت الفقرة الثامنة وهي: " استخدام برنامج تشغيل الكتروني مغاير للبرنامج الأصلي بغرض الاختبار..". في الترتيب السابع بمستوى عالي من حيث درجة الموافقة على تحقق هذه العبارة بمتوسط حسابي قدره 3.40 وبانحراف معياري 0.75 مما يدل على انخفاض تشتت إجابات عينة الدراسة.
- ومن خلال ما سبق نقبل صحة الفرضية الثالثة وهي: تعتمد المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات لتقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.
- (4) اختبار الفرضية الرابعة.

الفصل الثاني:الاطار التطبيقي لتقييم اجراءات التدقيق الداخلي في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية

- **الفرضية الصفرية:**لا تعتمد المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات لتدقيق مخرجات نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني.
- **الفرضية البديلة:** تعتمد المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات لتدقيق مخرجات نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني.

من أجل اختبار مدى صحة الفرضية الرابعة وهي: "تعتمد المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات كافية لتدقيق مخرجات نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني"، نقوم بعرض نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في الجدول التالي:

➤ **جدول رقم (2-20) يوضح نتائج اختبار Test-T الأحادي العينة لدرجات الإجابة حول المحور الرابع تعتمد المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات كافية لتدقيق مخرجات نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني.**

الفرضية H1	الفرضية H0	مستوى الدلالة sig	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة
مقبولة	مرفوضة	0.00	0.61	3.93	تطابق مخرجات نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني مع مخرجات النظام المعلومات المحاسبي .
مقبولة	مرفوضة	0.00	0.77	3.83	التركيز على آلية التأكيد على أن المخرجات مناسبة من حيث الشكل والمحتوى.
مقبولة	مرفوضة	0.00	0.82	4.03	المعلومات دوما تكون مسندة لأرقام صحيحة واردة في مخرجات الحاسب الآلي.
مقبولة	مرفوضة	0.00	0.71	4.06	التفسيرات الواردة في مخرجات الحاسب الآلي مسندة إلى أرقام صحيحة.
مقبولة	مرفوضة	0.00	0.89	3.81	النتائج المستخلصة من مخرجات الحاسب الآلي تتماشى مع السياسات المرسومة.
مقبولة	مرفوضة	0.00	0.73	4.09	يبرز تقرير المدقق الداخلي المشكلة ويوضح أهميتها وسبل معالجتها
مقبولة	مرفوضة	0.00	1.07	3.06	عرض تقرير المدقق الداخلي على الجهة المعنية لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

الفصل الثاني:الاطار التطبيقي لتقييم اجراءات التدقيق الداخلي في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية

مقبولة	مرفوضة	0.00	1.26	3.53	المطبوعات والمعلومات الموزعة من مخرجات النظام يتم توزيعها على كافة العاملين في المؤسسة.
مقبولة	مرفوضة	0.00	0.70	3.86	تعتمد المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات كافية لتدقيق مخرجات نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على مخرجات SPSS

التعليق: من خلال الجدول رقم (2 - 20) يبين لنا أن القيمة الكلية للمتوسط الحسابي لمحور تعتمد المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات كافية لتدقيق مخرجات نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني بلغت 3.86 وبتباين معياري قدره 0.70 وهذا يدل على أن درجة الموافقة الكلية لأفراد العينة حول فقرات المحور الرابع كانت بدرجة موافقة عالية، كما أن قيمة الدلالة sig تساوي 0.00، ومنه نقبل الفرضية H1 تعتمد المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات لتدقيق مخرجات نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني، ومن خلال تحليل كل المتوسطات الحسابية للعبارات المكونة لهذه الفرضية حيث تبين ترتيب عبارات المحور الرابع كالتالي:

- 1- **جاءت الفقرة السادسة وهي:** " يبرز تقرير المدقق الداخلي المشكلة ويوضح أهميتها وسبل معالجتها." في الترتيب الأول بمستوى عال القبول من حيث درجة الموافقة على تحقق هذه العبارة بمتوسط حسابي قدره 4.09 وبتباين معياري 0.73 مما يدل على انخفاض تشتت إجابات عينة الدراسة.
- 2- **جاءت الفقرة الرابعة وهي:** " التفسيرات الواردة في مخرجات الحاسب الآلي مسندة إلى أرقام صحيحة." في الترتيب الثاني بمستوى عالي من حيث درجة الموافقة على تحقق هذه العبارة بمتوسط حسابي قدره 4.06 وبتباين معياري 0.71 مما يدل على انخفاض تشتت إجابات عينة الدراسة.
- 3- **جاءت الفقرة الثالثة وهي:** " المعلومات دوما تكون مسندة لأرقام صحيحة واردة في مخرجات الحاسب الآلي." في الترتيب الثالث بمستوى عالي من حيث درجة الموافقة على تحقق هذه العبارة بمتوسط حسابي قدره 4.03 وبتباين معياري 0.82 مما يدل على انخفاض تشتت إجابات عينة الدراسة.
- 4- **جاءت الفقرة الأولى وهي:** " تطابق مخرجات نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني مع مخرجات النظام المعلومات المحاسبي." في الترتيب الرابع بمستوى عالي من حيث درجة الموافقة على تحقق هذه العبارة بمتوسط حسابي قدره 3.93 وبتباين معياري 0.61 مما يدل على انخفاض تشتت إجابات عينة الدراسة.

5- جاءت الفقرة الثانية وهي: " التركيز على آلية التأكيد على أن المخرجات مناسبة من حيث الشكل والمحتوى." في الترتيب الخامس بمستوى عالي من حيث درجة الموافقة على تحقق هذه العبارة بمتوسط حسابي قدره 3.83 وبانحراف معياري 0.77 مما يدل على انخفاض تشتت إجابات عينة الدراسة.

6- جاءت الفقرة الخامسة وهي: " النتائج المستخلصة من مخرجات الحاسب الآلي تتماشى مع السياسات المرسومة." في الترتيب السادس بمستوى عالي من حيث درجة الموافقة على تحقق هذه العبارة بمتوسط حسابي قدره 3.81 وبانحراف معياري 0.89 مما يدل على انخفاض تشتت إجابات عينة الدراسة.

7- جاءت الفقرة الثامنة وهي: " المطبوعات والمعلومات الموزعة من مخرجات النظام يتم توزيعها على كافة العاملين في المؤسسة." في الترتيب السابع بمستوى عالي من حيث درجة الموافقة على تحقق هذه العبارة بمتوسط حسابي قدره 3.53 وبانحراف معياري 1.26 مما يدل على ارتفاع تشتت إجابات عينة الدراسة.

8- جاءت الفقرة السابعة وهي: " عرض تقرير المدقق الداخلي على الجهة المعنية لاتخاذ الإجراءات اللازمة." في الترتيب الثامن بمستوى عالي من حيث درجة الموافقة على تحقق هذه العبارة بمتوسط حسابي قدره 3.06 وبانحراف معياري 1.07 مما يدل على ارتفاع تشتت إجابات عينة الدراسة.

ومن خلال ما سبق نقبل صحة الفرضية الرابعة وهي: تعتمد المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات كافية لتدقيق مخرجات نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني.

المطلب الثالث: مناقشة وتحليل نتائج الدراسة.

في صدد البحث والمعرفة لإجراءات التدقيق الداخلي في ظل النظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، تمكنا من إجراء دراسة ميدانية على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية سعيدة.

ولإجراء هذه الدراسة تم العمل وفق طرق معينة لبناء هذه الدراسة بصورة صحيحة وتمثل هذه الطرق في: المقابلات، وتوزيع الاستبيان على المدققين الداخليين، لمعرفة كيفية اجراءات التدقيق الداخلي وتأثره بنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، ويتضمن الاستبيان المقدم لأفراد العينة أربع محاور:

- تعتمد المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات لتقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.
- تعتمد المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات كافية لتدقيق مدخلات نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني.
- تعتمد المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات كافية لتدقيق عمليات تشغيل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني.

- تعتمد المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات كافية لتدقيق مخرجات نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني.

من خلال الدراسة الميدانية وطبقا لما تبين في التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة (SPSS) توصلنا إلى التالي:

- لاحظنا أن نتائج أفراد عينة الدراسة الحاصلين على شهادات جامعية بنسبة % 75، وهذا ما نستنتج أن مستواهم العلمي جيد والمرتفع ويصدر مؤشر الثقة في الإجابة .
- وضحت النتائج أن %86.5 من أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية وهذا يدل على الأقدمية والمصدقية والموضوعية، والذي ينعكس بالإيجاب على المعلومات التي تحصل عليها الباحثين.
- من خلال ما سبق نستنتج أن نسبة أفراد العينة الذين لديهم دورات تكوينية في مجال تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية من دورة واحدة إلى 10 دورات تمثل 21.9 في المائة فقط، فهذا يعني أن أغلبية المستجوبين لم يخوضوا دورات تدريبية في المجال المشار إليه، بل شملت فقط أصحاب المهنة، وهذا يعني أن معظم المستجوبين في هذا الشق هم المدققين الداخليين فقط.
- من خلال النتائج تبين أن ما نسبته %96.9 من أفراد عينة الدراسة يركزون على استعمال الكمبيوتر داخل مؤسساتهم، وهذا يدل على عدم الاستغناء عنها واستعمالها بشكل دائم ومستمر .
- من خلال النتائج المقدمة لأفراد عينة الدراسة حسب الموقع الالكتروني، نسبة امتلاك المؤسسات للموقع الإلكتروني هي %93.8 نظرا لدوره الكبير في دورة الحياة الاقتصادية للمؤسسة خاصة في التواصل والتسويق.
- ومن خلال اختبار فرضيات الدراسة تم التوصل إلى العديد من النتائج يمكن إيجازها في ما يلي :
- بينت نتائج الدراسة الميدانية للمحور الأول أن المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة تعتمد على إجراءات لتقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، أن كل معاملات ارتباط بيرسون بين فقرات المحور الأول لها علاقة ارتباط طردية وقوية والموافقة بدرجة عالية، ومنه تتسم بالاتساق الداخلي والمصدقية، والتي من شأنها أن تجعل تطبيق نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية ناجح الاستعمال.
- أظهرت نتائج الدراسة أنه يتم التحفظ بالبيانات أثناء القيام بعمليات الصيانة واستعمال جهاز التزويد بالتيار الكهربائي غير المنقطع (UPS) ممن أجل تفادي انقطاع الكهرباء، وتخزين البيانات احتياطا ضمن أقراص صلبة أو خوادم مدفوعة، وتمت الموافقة عليها بدرجة عالية مما يظهر قبول الفقرتين قبولا جيدا والعمل على تطبيقهما ووجود إجراءات حماية لغرض تحقيق أمن المعلومات بشكل مستمر على مستوى المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.

- بينت نتائج الدراسة الميدانية للمحور الثاني أن المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة تعتمد على إجراءات كافية لتدقيق مدخلات نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني، أن كل معاملات ارتباط بيرسون بين فقرات المحور الثاني لها علاقة ارتباط طردية وقوية والموافقة بدرجة عالية، مما يدل على أن البيانات المدخلة توثق من طرف الجهات المسؤولة، وبإجراءات رقابية لازمة كافية لتدقيق مدخلاتها بطريقة آلية من خلال إنشاء قاعدة بيانات مسبقة تعمل على إثرها المؤسسات الاقتصادية.
- بينت نتائج الدراسة الميدانية أنه يتم التحقق من المستندات باعتبارها مصدر بيانات نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني، ولها إجراءات إدخال تمر وفق سياسة التخصص وتقسيم العمل ثم تدقق البيانات ثم حصرها وتبويبها لمستندات.
- أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن كل البيانات المدخلة تمر بمراحل وخطوات وأساليب رقابية مع مراعاة التعديلات والإضافات من الجهة المخول لها باستخدام الحاسب الالكتروني، حيث تكون هذه الأخيرة هم المسؤولين على الإجراءات اليومية كما أن المؤسسة عليها الالتزام بتوفير كل الإجراءات اللازمة والضرورية لأمن على حواسيبهم كالحماية من الفيروسات أو تهكير الحسابات أو المواقع الخاصة بالمؤسسة.
- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية للمحور الثالث أن المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة تعتمد على إجراءات لتقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، والمعرفة التامة بكيفية التشغيل وضبط إعدادات برنامج التشغيل الالكتروني، مع العلم أنه يتسم بالسلاسة في معالجة البيانات وسهولة التعديل على تشغيل البيانات، والدراسة التامة بأساليب اختبار تشغيل البرنامج وسلامة أداء الحاسب الآلي.
- بينت نتائج الدراسة الميدانية أنه يتم إجراء عمليات تشغيلية للبيانات يدويا لغرض التأكد من صحة تشغيل البرنامج الالكتروني، ومن ثم يتم فحص وتدقيق تشغيل البيانات بشكل دوري ومستمر والتي من شأنها أن تحسن من نوعية الرقابة،
- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية للمحور الرابع أن المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة تعتمد على إجراءات كافية لتدقيق مخرجات نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني، وأبرزت أن التفسيرات الواردة في مخرجات الحاسب الآلي مسندة إلى أرقام صحيحة، بحيث يقوم المدقق الداخلي بتقديم تقرير ويوضح أهمية التفسيرات وسبل معالجتها، ومن ثم يتم عرض التقرير على الجهات المعنية لاتخاذ الإجراءات اللازمة.
- بينت نتائج الدراسة الميدانية أن كل المطبوعات والمعلومات الموزعة من مخرجات النظام يتم توزيعها على كافة العاملين في المؤسسة، والنتائج المستخلصة من مخرجات الحاسب الآلي تتماشى مع السياسات المرسومة.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى دراسة ميدانية بحيث لجأنا إلى 6 مؤسسات اقتصادية ذات طابع تجاري صناعي بولاية سعيدة لغرض البحث ومعرفة إجراءات التدقيق الداخلي في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، بحيث قمنا بتوزيع الاستبانة والذي يتضمن 4 محاور، بحيث شمل كل من المدققين الداخليين، والمصلحة الداخلية للمراقبة المحاسبية في المؤسسة.

ونتجت عن هذه الدراسة الميدانية بيانات ذات مصداقية وموضوعية ذات موافقة عالية من مجتمع الدراسة على إجراءات التدقيق الداخلي في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، بحيث علمنا أن لها أهمية بالغة وضرورية لضمان سير الحياة الاقتصادية للمؤسسة، ويتم الاعتماد عليها في الرقابة على الأنظمة الداخلية كتدقيق المدخلات وتشغيل البيانات والمخرجات، والمجموعة المستندية، وهو ما يعمل عليه المدقق الداخلي والذي يمثل مركز قرار قوي يدعمها ويدعم أهدافه، كما يقوم بتقديم تقرير ويوضح أهم التفسيرات وسبل معالجتها، ومن ثم يتم عرض التقرير على الجهات المعنية لاتخاذ الإجراءات اللازمة، وبالتالي تكمن إجراءات التدقيق الداخلي في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحقيق الهدف الرئيسي للمؤسسة ألا وهو تحقيق الأرباح بأقل تكاليف والاستمرارية في النشاط.

الخاتمة

خاتمة:

تعرضت الدراسة إلى إبراز إجراءات التدقيق الداخلي في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، حيث ما تم عرضه في الفصل الأول يتمثل في مفاهيم الأساسية للإجراءات التدقيق الداخلي وكذا نظم المعلومات المحاسبية والمحاسبية الالكترونية وآليات تنفيذها فيها، حيث اتضح أن الغاية من إجراءات التدقيق الداخلي في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية لا تختلف كثيرا عن الطرق التقليدية من حيث المبدأ والمقصد إلا أنها تتيح للمدقق الداخلي سرعة أكبر في التنفيذ والتعديل والتصحيح بالتكلفة أقل وبأداء أفضل، وحتى يتمكن المدقق الداخلي من ذلك لابد أن يقوم بالإجراءات تم تصميمها كي توفر قناعة المعقولة لتنظيم كل آليات النظام من مدخلات وتشغيل، ومخرجات، ونظام الرقابة الداخلية وتسهيل عملية الرقابة عليها، ولذلك يجب على المدقق الداخلي أن يخطط للتدقيق آخذا بعين الاعتبار الاحتمال المعقول لاكتشاف التباينات الجسيمة في كل آليات النظام السابق ذكرها نتيجة أي خطأ أو احتيال فيها.

أمّا فيما يتعلق بالفصل الثاني، قد بينا أن إجراءات التدقيق الداخلي في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية معتمدة لدى المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة قد مكنت وساعدت مهنة التدقيق الداخلي من مواكبة التطور الذي دخل على مهنة المحاسبة، كما أن تكنولوجيا المعلومات وفرت أدوات عديدة منها قواعد البيانات وحوسيب انترنت وغيرها، هذه الأدوات لم تسهل فقط عمل التدقيق الداخلي بل مكنت من أداء العمل بشكل أفضل وتحقيق هدفها الرقابي على النحو الأمثل.

نتائج الفرضيات

تتمثل الفرضية الأولى: في أن المؤسسات محل الدراسة تعتمد على إجراءات لتقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، يعتمد على مدى قناعة المسيرين بأهمية هاته الوظيفة خصوصا في بيئة تستخدم تكنولوجيا المعلومات، وهذا ما تم إثباته من خلال قناعة المدققين الداخليين في فرض إجراءات صارمة كأداة فعالة داخل المؤسسة، سوف تقودهم بالضرورة إلى مواجهة المشاكل المختلفة وهذا بتوفير المعلومات المؤهلة والمناسبة لكل مرحلة من المراحل تنفيذ الإجراءات، وان هذا الاهتمام والقناعة سوف تزيد من فاعلية نظام الرقابة الداخلية كأداة تستخدم في عملية التسيير لتذليل الصعوبات وبلوغ الأهداف بكفاءة وفاعلية.

أما فيما يخص الفرضية الثانية: المتمثلة في اعتماد المؤسسات محل الدراسة على إجراءات كافية لتدقيق مدخلات نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني، بحيث تعتبر العامل الثاني بعد الرقابة الداخلية وهي الركيزة الأولى التي تبنى عليها ما تبقى من إجراءات التدقيق الداخلي، وهذا ما تم إثباته من خلال المدققين الداخليين كعينة في الدراسة، حيث من شأنها أن تساهم بدرجة كبيرة في تفعيل جمع أفضل للبيانات وحفظها والرقابة عليها.

أما فيما يتعلق بالفرضية الثالثة: اعتماد المؤسسة الاقتصادية الجزائرية على إجراءات لتقييم نظام التشغيل البيانات في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، نظرا لأهمية آلية التشغيل في نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني باعتباره عنصر ضبط كل العمليات التشغيلية داخل المؤسسة تم إثبات أن المدققين الداخليين يتبعون إجراءات كافية لعملية التدقيق والرقابة عليه وبالتالي تفادي وقوع الأخطاء أو حدوث أي تعديل بإمكانه إخلال بالمعلومات المخرجة فيما بعد.

أما الفرضية الرابعة: التي تبلورت في اعتماد المؤسسات محل الدراسة على إجراءات التدقيق الداخلي الكافية لتقييم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني باعتبارها المقوم الأساسي لشفافية المؤسسة حتى تضمن استمرارها وتحمي كافة أصولها، كما تفيد في القيام بعملية التغذية العكسية تم اثبات أيضا أن المدققين الداخليين يعتمدون فعليا على إجراءات تدقيقية كافية على مخرجات النظام، أيضا هاته النتيجة منطقية وحتمية بما تم إثباته في كامل الإجراءات السابقة باعتبار أن النظام متسلسل من حيث البناء.

نتائج الدراسة:

ومن استعراض الدراسة في هذا البحث يمكن استخلاص النتائج التالية:

- هناك إجراءات للتدقيق الداخلي كافية لتقييم مدخلات نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية متبعة لدى المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة في الجزائر.
- هناك إجراءات للتدقيق الداخلي كافية لتقييم عمليات التشغيل في نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية متبعة لدى المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة في الجزائر.
- هناك إجراءات للتدقيق الداخلي كافية لتقييم مخرجات نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية متبعة لدى المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة في الجزائر.
- أن التطور المتنامي لإجراءات التدقيق الداخلي كقاطرة تقود الرقابة جاء نتيجة لاستجابة للتطور الحاصل في مجال المحاسبة والنظم المعلومات المحاسبية وانتقالها إلى الشكل الالكتروني، وعليه فإنه يوجد وعي لدى المدققين الداخليين الجزائريين من خلال المبحوثين حول استخدام تكنولوجيا المعلومات التي تؤثر إيجابا مهنتهم مما يؤدي إلى تحقيق الفعالية كبرى منها.
- أن الفكر وآليات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات قد أثرت على الممارسات التدقيق الداخلي مما أدى إلى أحداث تغييرات به، لأنها تسهل لهم العمل اليومي وتوفر لهم الوقت والجهد، مما يسمح بإرضاء جميع أطراف المؤسسة.
- لا بد أن تكون إجراءات التدقيق الداخلي مرنة بما يناسب التطور التكنولوجي للعصر.
- أن عمل المدقق الداخلي أصبح مرتبط حصرًا بتطوير مهاراته وخبراته في مجال الحاسوب والتكنولوجيا.

التوصيات:

وفي ضوء هذه النتائج يوصي الباحثان بما يلي:

- في ضوء غياب الدور الفاعل للمنظمات المحلية لمتابعة التغيرات المتسارعة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وتداعياتها على الممارسات المحاسبية، يوصي الباحثان بضرورة اهتمام بإصدار معايير محلية للممارسات المحاسبية وعملية التدقيق الداخلي في ظل البيئة المعالجة الالكترونية والياتها.
- التحكم في مخاطر تكنولوجيا المعلومات عن طريق توفير برامج الحماية.
- القيام بدورات تكوينية لفائدة المدققين الداخليين خاصة في مجال تكنولوجيا الحديثة.
- قيام الدولة بسن قوانين جديدة حول تكنولوجيا المعلومات ومواكبتها للتطورات التكنولوجية.
- توفير مختلف المؤسسات لبنية تحتية متطورة من التكنولوجيا الحديثة والاستعانة بالخبرات المؤهلة لضبطها بشكل مستقل عن التكنولوجيا الغربية.

آفاق البحث المستقبلية:

- أثر استخدام لغة التقارير (XBRL) كأداة لإفصاح الإلكتروني على جودة التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية.
- أثر تطبيق نموذج السلحفاة (turtle diagram in auditing) في التدقيق الداخلي.
- دور التدقيق الداخلي في حوكمة تكنولوجيا المعلومات.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1- الكتب:

- ثناء علي القباني، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006.
- عدنان محمد محمد قاعود، دراسة وتقييم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات الفلسطينية، دراسة تطبيقية على شركات المساهمة في غزة الجامعة الإسلامية، كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل، 2007.
- فياض حمزة رملي، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الإدارية، دار النشر الأباي للنشر والتوزيع، 2011.

2- الرسائل والمقالات العلمية:

- بن قطيب علي، دور التدقيق المحاسبي في ظل المعالجة الإلكترونية للبيانات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، التخصص، بنوك مالية ومحاسبة. 2016\2017.
- جمانة حنظل التميمي، التدقيق في ظل البيئة الإلكترونية دراسة تحليلية في عينة من الشركات والدوائر الحكومية العراقية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 15، (2005).
- سليم مسلم الحكيم، إمكانية الرقابة على نظم المعلومات المحاسبية المؤتمتة للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي من قبل مفتشي الجهاز المركزي للرقابة المالية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، 2010.
- سوهام بادي، نظم وخدمات المعلومات المتخصصة في قطاع الأعمال (دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في إدارة الأعمال)، أعمال المؤتمر الثاني والعشرون لاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم)، دار المنظومة، 2011.
- صبيعات محمد، واقع استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الدكتور الطاهر موالى - سعيدة-، 2019\2020.
- علون محمد لمين، دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة جامعة محمد خيضر -بسكرة-، 2015\2016.

- لعماري إيمان، دور تدقيق أنظمة المحاسبة الإلكترونية في تقييم الرقابة الداخلية، طالبة دكتوراه الطور الثالث، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد: 08 جوان 2015.
 - يعقوب ولد الشيخ محمد ولد احمد يورة، التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة بوبكر بلفايد - تلمسان- 2014\2015.
 - يوسف مومني والطيب فراج، مساهمة التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مجلة آفاق للبحوث والدراسات المجلد، 03 / العدد، 02، (2020).
- 3- المحاضرات:**
- باربار حفيظة، محاضرات في الرقابية الداخلية ونظمها، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، الجزائر 2017/2018.
 - ناصر عبد الصمد، محاضرات مقياس التدقيق والمراقبة الداخلية lmd3 تدقيق محاسب 2017.

قائمة الملاحق

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تخصص: ماستر محاسبة وتدقيق



في إطار إعداد مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة تخصص محاسبة وتدقيق الموسومة بعنوان « إجراءات التدقيق الداخلي في ظل النظم المعلومات المحاسبية الالكترونية » وقد تم اختياركم كعينة للمشاركة في هذه الدراسة.

بحيث يطيب لنا ان نضع بين أيديكم هذه الاستبانة، التي تم تصميمها لغرض البحث العلمي بهدف جمع المعلومات اللازمة، ونتعهد لكم بان المعلومات التي تدلون بها ستكون موضع سرية تامة، واستعمالها يكون في حدود الدراسة فقط.

لذا نرجو منكم التكرم بملأ الاستبانة، وهذا بعد قراءة كل عبارة بعناية والإجابة عليها بكل صراحة وموضوعية ومن ثم وضع العلامة (X) في المكان المناسب.

تحت إشراف الأستاذة:

قدوري هدي سلطان

من إعداد الطالبين:

خدام نور الدين

منوني وليد

معلومات عامة:

1. المعلومات الشخصية:

1-1 المستوى التعليمي:

	ليسانس
	ماستر / ماجستير
	دكتوراه
	آخر

2-1 الخبرة المهنية:

	أقل من 5 سنوات
	من 06 إلى 10 سنة
	من 11 إلى 15 سنة
	من 16 إلى 20 سنة
	أكثر من 20 سنة

3-1 هل تلقيت دورات تدريبية في مجال تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية؟

لا	نعم
إذا كانت الإجابة بنعم فما هو عدد الدورات التي تلقيتها؟	
	أقل من 5 دورات

	من 5 إلى 10 دورات
	أكثر من 10 دورات

2. المعلومات الخاصة بالمؤسسة:

1-2 ما هو عدد الأشخاص الذين يستعملون أجهزة الكمبيوتر في المؤسسة داخل إدارتكم:

	أقل من نصف عمال الإدارة
	نصف عمال الإدارة
	كل عمال الإدارة

2-2 ما هي شبكات المعلومات المستعملة داخل المؤسسة:

	شبكة داخلية
	شبكة الانترنت

3-2 هل تملك المؤسسة موقع الكتروني:

	نعم
	لا

3. المعلومات الخاصة بالدراسة.

3-1 المحور الأول: تعتمد المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات لتقييم

نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يفصل الهيكل التنظيمي في المؤسسة بين مهام مبرمج النظام ومستخدميه.					
2	يزود الموظفين بأسماء تعريفية مصحوبة بأرقام سرية تخضع لبروتوكول الأمني كامل.					
3	تصنف البيانات والبرنامج المستخدمة في المؤسسة وفق مصفوفة ضبط العبور.					
4	تمتلك المؤسسة إمكانية استرجاع البيانات بعد حذفها.					
5	تحفظ البيانات أثناء القيام بعمليات الصيانة.					
6	استعمال جهاز التزويد بالتيار الكهربائي غير المنقطع (UPS)					
7	تخزين البيانات احتياطاً ضمن أقراص صلبة أو خوادم مدفوعة.					
8	تعتمد المؤسسة على التقنيات الحديثة التكنولوجية في المراقبة الأمنية على أصولها.					
9	تصادق البيانات نهائياً بعد سلسلة من الخطوات التطبيقية إن توافقت مع ما هو متوقع.					

2-3 المحور الثاني: تعتمد المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات كافية لتدقيق مدخلات نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني.

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يتم التحقق من المستندات باعتبارها مصدر بيانات نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني.					
2	الترميز وسيلة لإدخال سجل البيانات الخاص بالمؤسسة.					
3	البيانات المدخلة توثق من طرف الجهات المسؤولة.					
4	توجد قواعد وتعليمات مكتوبة تحدد واجبات ومسؤوليات معدي ومشغلي البيانات ومدى التزامهم بها.					
5	إجراءات إدخال تمر وفق سياسة التخصص وتقسيم العمل.					
6	تدقيق البيانات يأتي عن طريق حصرها وتبويب المستندات.					
7	نمذجة البيانات وفق قوالب وأطر العمل المناسبة.					
8	تمرر البيانات الموثقة إلى قسم الحاسبات الالكترونية بغرض مطابقتها مع المستندات مع مراعاتها أثناء عملية التشغيل.					
9	تمرر البيانات المدخلة بمراحل وخطوات وأساليب رقابية مع مراعاة التعديلات والإضافات من الجهة المخول لها باستخدام الحاسب					

					الالكتروني.
--	--	--	--	--	-------------

3-3 المحور الثالث: تعتمد المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات كافية لتدقيق عمليات تشغيل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني.

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	المعرفة التامة بكيفية التشغيل وضبط إعدادات برنامج التشغيل الالكتروني.					
2	برنامج التشغيل الالكتروني المستخدم في المؤسسة سلس في معالجة البيانات.					
3	الدراية التامة بأساليب اختبار تشغيل البرنامج وسلامة أداء الحاسب الآلي.					
4	لا يؤثر ارتباط سلامة التعليمات (أوامر التشغيل في الحاسب) مع المنظور المحاسبي					
5	سهولة التعديل على تشغيل البيانات.					
6	يتم فحص وتدقيق تشغيل البيانات بشكل دوري ومستمر.					
7	تجرى عمليات تشغيلية للبيانات يدويا لغرض التأكد من صحة تشغيل البرنامج الالكتروني.					
8	استخدام برنامج تشغيل الكتروني مغاير للبرنامج الأصلي بغرض الاختبار					

3-4 المحور الرابع: تعتمد المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة على إجراءات كافية لتدقيق

مخرجات نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تطابق مخرجات نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني مع مخرجات النظام المعلومات المحاسبي .					
2	التركيز على آلية التأكيد على أن المخرجات مناسبة من حيث الشكل والمحتوى.					
3	المعلومات دوما تكون مسندة لأرقام صحيحة واردة في مخرجات الحاسب الآلي.					
4	التفسيرات الواردة في مخرجات الحاسب الآلي مسندة إلى أرقام صحيحة.					
5	النتائج المستخلصة من مخرجات الحاسب الآلي تتماشى مع السياسات المرسومة.					
6	يبرز تقرير المدقق الداخلي المشكلة ويوضح أهميتها وسبل معالجتها					
7	عرض تقرير المدقق الداخلي على الجهة المعنية لاتخاذ الإجراءات اللازمة.					
8	المطبوعات والمعلومات الموزعة من مخرجات النظام يتم توزيعها على كافة العاملين في المؤسسة.					

مخرجات (spss) :

جدول التوزيع الطبيعي

Tests de normalité						
	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistique	ddl	Signification	Statistique	ddl	Signification
محور1	,097	32	,200*	,961	32	,293
المحور2	,133	32	,160	,969	32	,476
محور3	,112	32	,200*	,953	32	,171
المحور4	,101	32	,200*	,981	32	,836

*. Il s'agit d'une borne inférieure de la signification réelle.

a. Correction de signification de Lilliefors

المستوى التعليمي

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
ليسانس	15	46,9	46,9	46,9
ماستر	8	25,0	25,0	71,9
اخر	9	28,1	28,1	100,0
Total	32	100,0	100,0	

المهنية الخبرة

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
سنوات 5 من أقل	4	12,5	12,5	12,5
سنوات 10 إلى 6 من	12	37,5	37,5	50,0
سنة 15 إلى 11 من	5	15,6	15,6	65,6
سنة 20 إلى 16 من	6	18,8	18,8	84,4
سنة 20 من أكثر	5	15,6	15,6	100,0
Total	32	100,0	100,0	

التدقيق مجال في تدريب دورات

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
دورة 0	25	78,1	78,1	78,1
دورات 5 الى 1 من	3	9,4	9,4	87,5
دورات 10 الى 5 من	4	12,5	12,5	100,0
Total	32	100,0	100,0	

عدد الأشخاص الذين يستعملون أجهزة الكمبيوتر

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
أقل من نصف عمال الإدارة	1	3,1	3,1	3,1
نصف عمال الإدارة	13	40,6	40,6	43,8
كل عمال الإدارة	18	56,3	56,3	100,0
Total	32	100,0	100,0	

شبكة المعلومات داخل المؤسسة

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
شبكة داخلية	7	21,9	21,9	21,9
شبكة الأنترنت	25	78,1	78,1	100,0
Total	32	100,0	100,0	

الموقع الإلكتروني للمؤسسة

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
نعم	30	93,8	93,8	93,8
لا	2	6,3	6,3	100,0
Total	32	100,0	100,0	

ثبات وصدق الاستبيان

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
-------------------	-------------------

,899

34

يوضح نتائج اختبار T-Test الأحادي العينة لدرجات الإجابة حول المحور الاول

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 2.60					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
بين المؤسسة في التنظيمي الهيكل يفصل ومستخدميه النظام مبرمج مهام.	6,043	31	,000	,90000	,5963	1,2037
مصحوبة تعريفية بأسماء الموظفين يزود الأمني لبروتوكول تخضع سرية بأرقام كامل.	2,763	31	,010	,55625	,1456	,9669
في المستخدمة والبرنامج البيانات تصنف العيور ضبط مصفوفة وفق المؤسسة البيانات استرجاع إمكانية المؤسسة تمتلك حذفها بعد.	1,442	31	,159	,30625	-,1268	,7393
بعمليات القيام أثناء البيانات تحفظ الصيانة.	5,209	31	,000	,96250	,5856	1,3394
الكهربائي بالتيار التزويد جهاز استعمال (UPS) المنقطع غير	12,263	31	,000	1,49375	1,2453	1,7422
أقرص ضمن احتياطا البيانات تخزين مدفوعة أوخوادم صلابة.	11,561	31	,000	1,46250	1,2045	1,7205
الحديثة التقنيات على المؤسسة تعتمد على الأمنية المراقبة في التكنولوجية أصولها.	7,508	31	,000	1,36875	,9969	1,7406
من سلسلة بعد نهائيا البيانات تصادق ما مع توافقت إن التطبيقية الخطوات هو متوقع.	3,273	31	,003	,74375	,2803	1,2072
	5,922	31	,000	1,18125	,7744	1,5881

يوضح نتائج اختبار T-Test الأحادي العينة لدرجات الإجابة حول المحور الثاني

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 2.60					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
باعتبارها المستندات من التحقق يتم المحاسبي المعلومات نظام بيانات مصدر الالكتروني.	13,611	31	,000	1,43125	1,2168	1,6457

البيانات سجل لإدخال وسيلة الترميز بالمؤسسة الخاص.	9,599	31	,000	1,27500	1,0041	1,5459
الجهات طرف من توثق المدخلة البيانات المسؤولة.	15,162	31	,000	1,58750	1,3740	1,8010
تحدد مكتوبة وتعليمات قواعد توجد ومشغلي معدي ومسؤوليات واجبات بها التزامهم ومدى البيانات.	10,393	31	,000	1,40000	1,1253	1,6747
سياسة وفق تمر إدخال إجراءات العمل وتقسيم التخصص.	7,707	31	,000	1,33750	,9836	1,6914
حصرها طريق عن يأتي البيانات تدقيق المستندات وتبويب.	14,164	31	,000	1,52500	1,3054	1,7446
العمل وأطر قوالب وفق البيانات نمذجة المناسبة.	5,742	31	,000	,96250	,6206	1,3044
الحاسبات قسم إلى الموثقة البيانات تمرر مع مطابقتها بغرض الالكترونية عملية أثناء مراعاتها مع المستندات التشغيل.	6,374	31	,000	1,08750	,7395	1,4355
وخطوات بمراحل المدخلة البيانات تمر التعديلات مراعاة مع رقابية وأساليب لها المخول الجهة من والإضافات الالكترونية الحاسب باستخدام.	8,621	31	,000	1,33750	1,0211	1,6539

يوضح نتائج اختبار T-Test الأحادي العينة لدرجات الإجابة حول المحور الثالث

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 2.60					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
وضبط التشغيل بكيفية التامة المعرفة الالكترونية التشغيل برنامج إعدادات في المستخدم الالكتروني التشغيل برنامج البيانات معالجة في سلس المؤسسة تشغيل اختبار بأساليب التامة الدراية الآلي الحاسب أداء وسلامة البرنامج أوامر) التعليمات سلامة ارتباط يؤثر لا المنظور مع (الحاسب في التشغيل المحاسبي	16,414	31	,000	1,46250	1,2808	1,6442
البيانات تشغيل على التعديل سهولة بشكل البيانات تشغيل وتدقيق فحص يتم ومستمر دوري.	8,311	31	,000	1,24375	,9385	1,5490
المحاسبي	12,172	31	,000	1,58750	1,3215	1,8535

يدويا للبيانات تشغيلية عمليات تجرى البرنامج تشغيل صحة من التأكد لغرض الالكتروني.	7,099	31	,000	1,18125	,8419	1,5206
مغاير الالكتروني تشغيل برنامج استخدام الاختبار بغرض الأصلي للبرنامج	4,135	31	,000	,80625	,4086	1,2039

يوضح نتائج اختبار T-Test الأحادي العينة لدرجات الإجابة حول المحور الرابع

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 2.60					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
المعلومات نظام مخرجات تطابق النظام مخرجات مع الالكتروني المحاسبي . المحاسبي المعلومات	12,225	31	,000	1,33750	1,1144	1,5606
أن على التأكيد آلية على التركيز الشكل حيث من مناسبة المخرجات والمحتوى.	8,856	30	,000	1,23871	,9531	1,5244
لأرقام مسندة تكون دوما المعلومات الحاسب مخرجات في واردة صحيحة الآلي.	9,844	31	,000	1,43125	1,1347	1,7278
الحاسب مخرجات في الواردة التفسيرات صحيحة أرقام إلى مسندة الآلي	11,561	31	,000	1,46250	1,2045	1,7205
الحاسب مخرجات من المستخلصة النتائج . المرسومة السياسات مع تتماشى الآلي	7,657	31	,000	1,21250	,8895	1,5355
المشكلة الداخلي المدقق تقرير يبرز معالجتها وسبل أهميتها ويوضح	11,506	31	,000	1,49375	1,2290	1,7585
الجهة على الداخلي المدقق تقرير عرض . اللازمة الإجراءات لاتخاذ المعنية	7,691	31	,000	1,46250	1,0746	1,8504
من الموزعة والمعلومات المطبوعات كافة على توزيعها يتم النظام مخرجات . المؤسسة في العاملين	4,149	31	,000	,93125	,4735	1,3890

